



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: تدقيق محاسبي

متطلبات الإفصاح الإلكتروني
للقوائم المالية في الجزائر
دراسة ميدانية

تحت إشراف الأستاذ/ الدكتور:

يونس زين

إعداد الطلبة:

محمد الصالح بلول

محمد الطيب قويدر

الأزهر رقيق

لجنة المناقشة

رئيسا

أستاذ محاضر ب جامعة الشهيد حمه لخضر

موسى جديدي

مشرفا ومقررا

أستاذ محاضر أ ب جامعة الشهيد حمه لخضر

يونس زين

ممتحنا

أستاذ مساعد أ ب جامعة الشهيد حمه لخضر

صالح حميداتو

السنة الجامعية: 2017/2016



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: تدقيق محاسبي

متطلبات الإفصاح الإلكتروني
للقوائم المالية في الجزائر
دراسة ميدانية

تحت إشراف الأستاذ/ الدكتور:

يونس زين

إعداد الطلبة:

محمد الصالح بلول

محمد الطيب قويدر

الأزهر رقيق

لجنة المناقشة

رئيسا

أستاذ محاضر ب جامعة الشهيد حمه لخضر

موسى جديدي

مشرفا ومقررا

أستاذ محاضر أ بجامعة الشهيد حمه لخضر

يونس زين

ممتحنا

أستاذ مساعد أ بجامعة الشهيد حمه لخضر

صالح حميداتو

السنة الجامعية: 2017/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى :

الوالدين الكريمين حفظهم الله وراعاهم

إلى ابنتي العزيزة

إلى الزوجة الكريمة

إلى أخوتي و أخواتي و أبناءهم

إلى جميع الأهل و الأقارب

إلى كل الأصدقاء و الزملاء .

الإهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل اسمه بكل
افتخار .. أرجو من الله أن يد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وسنبقى
كلماتك نجوم أهندي لها اليوم وفي الغد وإلى الأبد ..

"والدي العزيز"

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والثاني .. إلى بسمته الحياة

"أمي الحبيبة"

إلى رفيقة الدرب والحياة .. "زوجتي الغالية"

إلى من هم أقرب إلي من مرويحي

إلى من شاركني حزن الأمر وهم اسند عزتي وإصراري .. "اخوتي وأخواتي"

إلى الأخوة والأخوات اللواتي لم تلدهن أمي .. إلى من تخلو بالإخاء وغيثوا بالوفاء والعطاء إلى يتابع
الصدق الصافي إلى من معهم سعدت ، وبرفتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا
معي على طريق النجاح والخير إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم .. "أصدقائي"

إلى من أنسوني في دراستي وشاركوني همومي

تذكراً وتقديراً .. "أساتذتي وزملائي"

إلى كل من يفكر ويبحث للارتقاء بالعلم أهدي هذا الجهد المنواضع

محمد الطيب

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى:

روح اعز انسانين في الحياة أُمي وأبي رحمهما الله

إلى كل أفراد أسرتي

إلى كل الأصدقاء والأحبة

وإلى كل من له عليا فضل

الأزهر

شكر و تقدير

الحمد لله حمدا يوافي نعمته ويكافئ مزيده , ونشكره على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل .

قال سبحانه وتعالى: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: 07], واقثناء بن رسول الله صلى الله

عليه وسلم الذي حثنا على الشكر فقال: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس" . نقدم بخزير

الشكر الخالص والخاص إلى الدكتور زين يونس على مساعدتنا في إنجاز هذا العمل .

كما نقدم بخزير الشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل .

كما نقدم بخزير الشكر إلى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية الذين لم يدخلوا علينا بمساعدتهم

كما نتوجه بالشكر إلى كل من وقف بجانبنا وأمدنا يده بالمساعدة .

إلى كل هؤلاء جزاكم الله خيرا , وبارك في جهودكم , وجعل ذلك في ميزان حسناتكم .

الطالبة

الملخص

المهدف من الدراسة هو التعرف على الإفصاح الإلكتروني وتحديد إطار متطلبات الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية في الجزائر , حيث أصبح الإفصاح الإلكتروني محل انتشار و اهتمام كبير من قبل الشركات في الدول المتقدمة مواكبة للتطورات التكنولوجية المتسارعة وهذا تلبية لمستخدمي القوائم المالية في الحصول على معلومات جيدة في الوقت المناسب و في صورة آمنة ومحايدة , ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على الجانب النظري المتعلق بالموضوع من عدة جوانب متعلقة بالإفصاح المحاسبي من جهة و الإفصاح الإلكتروني من جهة أخرى وكذلك صياغة بعض الفرضيات ولقد تم إعداد دراسة ميدانية عن طريق استبانة من اجل الوصول إلى إجابات عن الإشكالية المطروحة.

الكلمات المفتاحية : الإفصاح ، الإفصاح الإلكتروني ، القوائم المالية .

Summary

The objective of our study is to identify electronic disclosure, and define a framework for the electronic disclosure requirements of financial statements in Algeria. Where electronic disclosure has become a widespread concern of companies in developed countries, to cope with the rapid technological developments, and to meet the users of the financial statements. Moreover, to obtain timely and good information. In order to achieve the objectives of the study, we relied on the theoretical aspect related to the subject in several aspects related to accounting disclosure on the one hand, and electronic disclosure on the other hand, as well as the formulation of some hypotheses. By use a questionnaire to reach answers to the problem that is posed.

Keywords: Disclosure, Electronic Disclosure, Financial Statements.

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
الملخص	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	VI.....
قائمة الأشكال	VII.....
قائمة الملاحق	VIII.....
قائمة الاختصارات والرموز	IX.....
المقدمة العامة	أ- ز.....
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	1.....
تمهيد	2.....
المبحث الأول : الإطار العام للإفصاح في القوائم المالية	3.....
المطلب الأول: عموميات حول الإفصاح في القوائم المالية	3.....
أولا : لمحة تاريخية حول الإفصاح	3.....
ثانيا : مفهوم وطبيعة الإفصاح في القوائم المالية	6.....
ثالثا : أنواع الإفصاح	9.....
رابعا : أهمية و أهداف الإفصاح في القوائم المالية	10.....
المطلب الثاني: مقومات و أساليب الإفصاح عن المعلومة	11.....
أولا : المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومة	11.....
ثانيا: الأساليب والطرق المستخدمة في عملية الإفصاح	12.....
المطلب الثالث: دور الإفصاح في تعظيم جودة ومحتوى التقارير المالية	15.....

15	أولاً: الإفصاح لضمان الشفافية في القوائم المالية
16	ثانياً: دور الإفصاح في تحقيق عنصر الملاءمة والمصادقية
18	المطلب الرابع : العوامل المؤثرة على حجم ونوع الإفصاح في القوائم المالية
18	أولاً : عوامل بيئية
19	ثانياً: عوامل تتعلق بالمعلومات
19	ثالثاً : عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية
20	رابعا :عوامل تتعلق بالجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح
20	خامساً: عوامل متعلقة بالمنظمات والمؤسسات الدولية
22	المبحث الثاني : الإفصاح الالكتروني للقوائم المالية
22	المطلب الأول : ماهية الإفصاح الالكتروني ومراحل تطوره
22	أولاً : مفهوم الإفصاح الالكتروني
24	ثانياً: مراحل تطور الإفصاح الإلكتروني
26	المطلب الثاني : تقييم الإفصاح الالكتروني
26	أولاً : مزايا الإفصاح الالكتروني مقارنة بالإفصاح التقليدي
27	ثانياً: صعوبات ومخاطر الإفصاح الالكتروني... ..
29	المطلب الثالث: تحديات الإفصاح الالكتروني على مهنة التدقيق
29	أولاً: التحديات التكنولوجية
31	ثانياً: تحديات اختلاف ممارسة الإفصاح الالكتروني
32	المطلب الرابع : المتطلبات اللازمة لتقليل مخاطر الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية
32	أولاً: التأهيل العلمي للقائمين على عمل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية
34	ثانياً: التدريب المستمر والمتلائم مع تطورات تقنيات المعلومات الحديثة
36	ثالثاً: وجود نظام كفوء وفعال للرقابة الداخلية

38	 خلاصة الفصل
39	 الفصل الثاني : الدراسة الميدانية
40	 تمهيد
41	 المبحث الأول: عرض الاستبيان المعتمد في الدراسة الميدانية
41	 المطلب الأول: مراحل إعداد الاستبيان
41	 أولا: عملية بناء الاستمارة:
42	 ثانيا: توزيع و استرجاع استمارة الاستبيان
42	 ثالثا: عملية معالجة الاستبيان:
43	 المطلب الثاني: هيكل الاستبيان
43	 المطلب الثالث: مجتمع الدراسة وحدودها
43	 أولا: إطار مجتمع الدراسة:
44	 ثانيا: حدود الدراسة
44	 ثالثا: عينة الدراسة
45	 المطلب الرابع: اختبارات صلاحية الاستبيان
46	 المبحث الثاني: معالجة بيانات الاستبيان وتحليل النتائج
47	 المطلب الأول: تحليل الخصائص الديموغرافية للعينة المدروسة
47	 أولا: توزيع أفراد العينة حسب الجنس
48	 ثانيا: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي
49	 ثالثا: توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي
50	 رابعا: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة
51	 خامسا: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية
52	 سادسا: توزيع أفراد العينة حسب درجة الإطلاع على أساليب الإفصاح الإلكتروني

54	المطلب الثاني: معالجة وتحليل فقرات الاستبيان
54	أولاً: المحور الأول والمتعلق بالأسس المعرفية للإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية
55	ثانياً: المحور الثاني والمتعلق بالإفصاح الإلكتروني و متطلبات البيئة الجزائرية
56	ثالثاً: المحور الثالث والمتعلق بأسس نجاح الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية في الجزائر
57	المطلب الثالث: اختبار محاور الاستبيان
57	أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي
58	ثانياً: اختبار T- test
63	خلاصة الفصل:
64	الخاتمة العامة
69	قائمة المراجع والمصادر
73	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
(01-02)	طرق توزيع استمارة الاستبيان	44
(02-02)	توزيع العينة على مجتمع الدراسة	45
(03-02)	معاملات الثبات وفقا لطريقة ألفا- كرونباخ	46
(04-02)	تقسيم درجات الموافقة على فقرات الاستبيان	47
(05-02)	طريقة ترميز البيانات في برنامج SPSS	47
(06-02)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	47
(07-02)	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	48
(08-02)	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	49
(09-02)	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	50
(10-02)	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	51
(11-02)	توزيع أفراد العينة حسب درجة الإطلاع على أساليب الإفصاح الإلكتروني	52
(12-02)	التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول	54
(13-02)	التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني	55
(14-02)	التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثالث	56
(15-02)	اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov)	58
(16-02)	نتائج اختبار (T-test) لمجتمع الدراسة حول المحور الأول	59
(17-02)	نتائج اختبار (T-test) لمجتمع الدراسة حول المحور الثاني	60
(18-02)	نتائج اختبار (T-test) لمجتمع الدراسة حول المحور الثالث	61

قائمة الأشكال

الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
48	تمثيل عينة الدراسة حسب الجنس	(01-02)
49	تمثيل عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	(02-02)
50	تمثيل عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	(03-02)
51	تمثيل عينة الدراسة حسب الوظيفة	(04-02)
52	تمثيل عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	(05-02)
53	تمثيل عينة الدراسة حسب درجة الإطلاع على أساليب الإفصاح الإلكتروني	(06-02)

قائمة الملاحق

الصفحة	اسم الملحق	رقم الملحق
74	استمارة الاستبيان العادي	01
78	مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS	02

قائمة المختصرات والرموز

العبارة بالعربية	الاختصار	العبارة كاملة باللغة الإنجليزية
جمعية المحاسبين الأمريكيين	AAA	American Accounting Association
مجلس المبادئ المحاسبية	APB	Accounting Principles Board
مجلس معايير المحاسبة المالية	FASB	Financial Accounting Standards Board
المبادئ المحاسبية المتعارف عليها	GAAP	Generally Accepted Accounting Principles
معايير التقارير المالية الدولية	IFRS	International Financial Reporting Standards
لغة ترميز النصوص التفاعلية	HTML	Hyper Text Markup Language
لغة تقرير الأعمال الموسعة	XBRL	Extensible Business Reporting Language
لغة الترميز الموسعة	XML	Extensible Markup Language
البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية	SPSS	Statistical Package for the Social Sciences

المقدمة العامة

1- تمهيد:

شهد العالم تغيرات متسارعة و تطورا هائلا و مذهلا في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات و ظهور الانترنت والانتشار الواسع لها مما أدى إلى التقارب العالمي بحيث تنعكس آثار الأحداث بأي دولة فيه بشكل مباشر أو غير مباشر على معظم دول العالم .

الحاسبة باعتبارها أحد فروع المعرفة لم تكن بمعزل عن التغيرات والتطورات السالفة الذكر ويعتبر الإفصاح الحاسبي من أهم الممارسات الحاسبية التي تأثرت بالتطورات السابقة ، حيث يعد الإفصاح من المفاهيم والمبادئ الحاسبية التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات الحاسبية التي تظهر في القوائم المالية ، وهذا ما يؤكد سعي العديد من الدول في تغيير سياسات الإفصاح التي كانت تنتهجها مواكبة للتطور العالمي الحاصل في تكنولوجيا المعلومات .

لذا ومن أجل تحقيق الجدوى الاقتصادية للمعلومات المالية والحاسبية سعت الجزائر من خلال بناء نظام الحاسبة المالية المبني على أسس ومعايير الحاسبة الدولية والذي يمكن تطبيقه باستخدام عناصر تكنولوجيا المعلومات الحديثة مما يسمح لها الانخراط في التطورات العالمية دون معزل عنها ولعل من أهم هذه التطورات الإفصاح الالكتروني .

إذ يعتبر الإفصاح الالكتروني للمعلومات المالية أو غيرها وليدة المتغيرات التكنولوجية و الاقتصادية والسياسية الراهنة ، ومن أهم تلك المتغيرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ساهمت بدورها في تشكيل ملامح ذلك الإفصاح ، فقد قاربت تكنولوجيا الاتصالات الحدود الزمانية والمكانية وأدركت الكثير من الدول ضرورة أن تستغل هذه الإمكانيات الهائلة لشبكة الانترنت في سرعة انتشار المعلومات .

2- الإشكالية الرئيسية:

بناءً على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية:

- كيف يمكن تطبيق الإفصاح الإلكتروني عن عناصر القوائم المالية في الجزائر للوصول إلى معلومات ذات مصداقية وأكثر شفافية مقارنة بالإفصاح التقليدي ؟

3- الأسئلة الفرعية:

و لمعالجة هذه الإشكالية والعمل على الإحاطة بالجوانب التي تشكل محاور هذه الدراسة يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالإفصاح الإلكتروني ؟ و ماهي أهم مزاياه ؟
- هل الجزائر قادرة على تطبيق الإفصاح الإلكتروني ومواجهة تحدياته التي تفرضها الظروف الراهنة على المستوى الإقليمي و الدولي ؟
- هل تتوفر في الجزائر تشريعات وقوانين تضبط عمليات المؤسسات الناشطة في بيئة الأعمال الالكترونية ؟.

4- فرضيات الدراسة:

بغية معالجة الإشكالية المطروحة أعلاه وتحقيق أهدافها، فإننا نضع بعض الفرضيات التي تكون بمثابة حجر أساس للدراسة، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

الفرضية الأولى : مستخدموا التقارير والقوائم المالية في الجزائر ليس لهم الإلمام و الدراية بالإفصاح الإلكتروني نظرا لقلّة كفاءتهم العملية والعلمية في هذا المجال.

الفرضية الثانية : الجزائر غير قادرة على تطبيق الإفصاح الإلكتروني في ظل غياب تشريعات وقوانين تضبط عمليات البيئة الكترونية.

الفرضية الثالثة : لا تستطيع الجزائر توفير أساسيات نجاح تطبيق الإفصاح الإلكتروني من جميع النواحي التشريعية و التنظيمية و الأسس الأمنية و التكنولوجية .

5- مبررات اختيار الموضوع:

يمكننا أن نقسمها إلى قسمين:

أ- دوافع ذاتية:

- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع.

- حب الاطلاع والبحث في هذا الموضوع بما أنه داخل في تخصصنا.

ب- دوافع موضوعية :

- حداثة وحساسية الموضوع و ارتباطه بتكنولوجيا المعلومات الحديثة.

- محاولة إثراء الساحة البحثية عموما والمكتبة الجامعية خصوصا ، نتيجة ندرة الدراسات والبحوث في مجال الإفصاح الإلكتروني .

6- أهداف الدراسة وأهميتها:

يكتسب الموضوع أهميته من خلال ما توفره هذه الدراسة من معلومات عن الإفصاح الإلكتروني وذلك لعدم وجود معايير محاسبية تحكم عملية الإفصاح الإلكتروني في البيئة الجزائرية ويندرج تحت هذه الأهمية التالي:

- حداثة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وانتشاره السريع مع عدم وجود أي قواعد تنظمه .

- يعد البحث الحالي من أوائل الدراسات التي تناولت الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على حد علمنا .

أما في ما يخص الأهداف المتوخاة من هذا الموضوع، فيمكن إيجازها فيما يلي:

- إلقاء الضوء على الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية في ظل انتشار هذا النوع من الإفصاح .

- وضع إطار محاسبي مقترح للإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية في الجزائر .

7- الدراسات السابقة في الموضوع:

- دراسة بكر إبراهيم محمود بعنوان: [مدى إدراك مراقبي الحسابات في العراق لواجباتهم تجاه الإفصاح الالكتروني للقوائم المالية] بحث مقدم في المؤتمر العلمي الدولي الثامن حول: الأعمال الالكترونية والتحول في اقتصاديات الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، أيام: 15-17 مارس 2011، وخلصت الدراسة إلى تأثير مستوى إدراك مراجع الحسابات في العراق بواجباتهم تجاه الإفصاح الالكتروني بعدد من المتغيرات البيئية حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أنه يوجد تأثير لكل من بيئة التشريعات، الطلب المتزايد على القوائم المالية الالكترونية بالإضافة إلى مدة ارتباط الشركة، إلا أنها أهملت الدراسة الجوانب المتعلقة بمتطلبات الإفصاح الالكتروني للقوائم المالية.

- دراسة زين يونس بعنوان: [أثر التجارة الالكترونية على المراجعة الداخلية في المصارف في الجزائر] أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق بجامعة الجزائر 2014، وكانت الدراسة تتمحور على كيفية تفعيل وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف التي تمارس عمليات التجارة الالكترونية في ظل المتغيرات الحديثة التي تعرفها بيئة الأعمال، واقتصرت الدراسة على وظيفة المراجعة الداخلية فقط دون التطرق إلى وجهة نظر المراجعة الخارجية.

- دراسة جليلد نور الدين بعنوان: [تطوير وسائل الدفع المصرفية في ظل التجارة الالكترونية حالة الجزائر]، أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير بجامعة الجزائر 2009، تناول فيها مدى مساهمة تطوير وسائل الدفع في الجهاز المصرفي الجزائري في اعتماد وتطوير التجارة الالكترونية في الجزائر، وذلك بالاستفادة من نتائج التطور في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

- دراسة زياد هاشم السقا بعنوان : [بعنوان الدور المحاسبي في تقليل مخاطر النشر الإلكتروني للتقارير و القوائم المالية] , بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس , جامعة الموصل , العراق 2010 , تشير هذه الدراسة إلى أهمية استخدام الانترنت في النشر الإلكتروني للتقارير و القوائم المالية للشركات , حيث هدفت هذه الدراسة إلى محاولة توضيح مفهوم إدارة المخاطر في ظل استخدام تقنيات المعلومات في الوحدات الاقتصادية .

8- الإطار الزمني والمكاني:

- حدود مكانية : الأكاديميين والمهنيين المهتمون بمجال المحاسبة والمراجعة في الجزائر

- حدود زمنية : سنة 2017

9- منهج وأدوات الدراسة:

اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي في الشق النظري المتعلق بالإطار النظري للإفصاح في كل الجوانب المتعلقة به, و إلى الإفصاح الإلكتروني ، بالإضافة إلى أداء دراسة حالة في الشق العملي المتعلقة بمعالجة الاستبيان وتحليل نتائجه.

أما فيما يخص أدوات الدراسة فاعتمدنا على:

- المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في إطار دراستنا بهدف إرساء الدعامة النظرية له، من خلال الكتب، المراسيم القانونية ، أطروحات دكتوراه ، رسائل الماجستير , المقالات المنشورة ,... إلخ

- البحث عبر شبكة الانترنت لجعل بحثنا لا يهمل المستجدات التي ترتبط مباشرة بموضوعه .

- أسلوب الاستبيان الذي ساهم بشكل كبير في بناء الدراسة الميدانية، حيث تم توزيع حوالي 95 استمارة على مختلف مجتمع الدراسة بغرض تحليلها، ولقد تمت عملية تحكيم الاستبيان من قبل هيئة علمية متخصصة في هذا المجال، وتم توزيع استبيان الدراسة الميدانية وجمع النتائج خلال 03 أشهر ابتداء من 01 فيفري 2017 .

10- صعوبات البحث:

- قلة الدراسات في الجزائر بخصوص الإفصاح الإلكتروني إن لم نقل معدومة.

- الموضوع غير قابل للدراسة الميدانية.

- صعوبة تحليل الاستبيان.

11- هيكل البحث:

لإيجاد حل للمشكلة التي قمنا بطرحها ولكي نتحقق من الفرضيات, قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين وهي كالآتي :

- الفصل الأول يتناول الإطار العام للإفصاح والإفصاح الإلكتروني من خلال التطرق إلى عموميات حول الإفصاح و مقومات وأساليب الإفصاح عن المعلومة وخصائصها النوعية و إلى الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية وتطوره ومزاياه و عيوبه و التحديات التي يفرضها ومتطلبات التقليل من مخاطره .

- يتناول الفصل الثاني الدراسة الميدانية للموضوع ، وكمبحث أول نعرض الاستبيان المعتمد في البحث الميداني، أما المبحث الثاني فسوف نعرض معالجة وتحليل البيانات واختبار الفرضيات ومن ثم استخلاص النتائج.

الفصل الأول

الاطار النظري للدراسة

تمهيد :

يمثل الإفصاح المحاسبي أحد الأهداف الرئيسية عند إعداد القوائم المالية وذلك لتحقيق الفائدة والمنفعة لمستخدمي هذه القوائم ، فكل أصحاب المصلحة سواء كانوا إدارة أو أصحاب مصلحة مباشرة أو مصلحة غير مباشرة ، لا يمكنهم التعرف على ما يدور في المنشآت إلا من خلال قوائمها المالية ، لذا فمن الضروري أن تعد وتعرض هذه القوائم بالطريقة التي تكفل لهذه الجهات الحصول على المعلومات التي تساعد في النهاية على اتخاذ القرار.

ومع التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات و تعدد استخدامات شبكة الإنترنت في المجالات المحاسبية المختلفة أدى إلى ظهور الإفصاح الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية و بالرغم من أهميته والمزايا العديدة التي يقدمها إلا أنه توجد مخاطر عديدة تحيط به , ومع تزايد الطلب على هذا النوع من الإفصاح فيعتبر من الحلول التي تساعد في تحسين بيئة الأعمال الجزائرية .

سنحاول في خلال هذا الفصل تناول الإفصاح المحاسبي من الجانبين التقليدي والإلكتروني حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول : الإطار العام للإفصاح في القوائم المالية

المبحث الثاني : الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية

المبحث الأول : الإطار العام للإفصاح في القوائم المالية

لقد ارتبط مفهوم الإفصاح المحاسبي بظهور شركات المساهمة وإلتزامها بنشر قوائمها المالية دورياً ، لتقدم إدارة تلك الشركات إلى مستثمريها من مساهمين ومقرضين تقريراً عن نتائج أعمالها ومركزها المالي بغرض الإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي حدثت خلال الفترة، حتى يتخذ هؤلاء المستثمرون قراراتهم الاقتصادية بناءً على ذلك الإفصاح¹ ، ولهذا سوف نتناول في هذا المبحث مايلي :

- عموميات حول الإفصاح في القوائم المالية .
- مقومات و أساليب الإفصاح عن المعلومة .
- دور الإفصاح في تعظيم جودة ومحتوى التقارير المحاسبية .
- العوامل المؤثرة على حجم ونوع الإفصاح في القوائم المالية .

المطلب الأول: عموميات حول الإفصاح في القوائم المالية

سنستطرق في هذا المطلب إلى لمحة تاريخية حول الإفصاح وإلى مفهومه وأنواعه بالإضافة إلى أهمية وأهداف عملية الإفصاح .

أولاً : لمحة تاريخية حول الإفصاح:

إن تطور نظم الإفصاح كانت مواكبة إلى حد كبير لتطور الأنظمة المحاسبية، ففي المراحل التاريخية الأولى لتطور المحاسبة وبالتحديد قبل ظهور الثورة الصناعية حيث كانت الشركات الفردية أو ما يعرف بشركات الأشخاص هي النموذج السائد في تلك الفترة ، فلم تكن هناك حاجة واضحة للإفصاح المحاسبي كما هو معروف اليوم².

تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح عن المعلومات إلى عام 1837 حيث نشرت مجلة "Railway Magazine p.2" مقالة عن الإفصاح و ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية كل ستة شهور بحيث تشمل هذه المعلومات بيانات عن الأرباح و رأس المال و الإهلاكات و تقييم الموجودات³.

¹ - حنان رضوان حلوة ، النموذج المحاسبي المعاصر ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، الأردن ، 2003 ، ص: 445 .

² - محمد المبروك أبو زيد ، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية ، ايتراك للطباعة والنشر ، ط1، القاهرة ، مصر ، ص: 578 .

³ - المرجع السابق ، ص : 579 .

هذا و قد تزايدت أهمية مبدأ الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بالتحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة منذ بداية الستينات من هذا القرن الماضي عندما تحولت عما يطلق عليه الباحثون مدخل الملكية إلى ما يعرف بمدخل المستخدمين فبدخول هذه الحقبة التاريخية تحولت الوظيفة المحاسبية من التركيز على دورها كنظام للمعلومات غايته الأساسية توفير المعلومات لمناسبة لصنع القرارات، و لكي تقوم المحاسبة بدورها الجديد ارتقى شأن كثير من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها كان من بينها مبدأ الإفصاح و القيود المحاسبية مثل الملائمة و المصادقية على حساب قيود أخرى كالتحفظ و الموضوعية، كما صاحب هذا التطور في المحاسبة انفتاح المحاسبين على فروع المعرفة الأخرى كانفتاحهم مثلا على النظرية الحديثة للمعلومات التي قدمت للمحاسبين كثيرا من الأدوات و المؤشرات التي استفادوا منها في مجالات شتى عززت من أهمية دور مبدأ الإفصاح¹.

و من جانب آخر كان لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية أثر مباشر على المحاسبة، إذ فرضت على المحاسبين أن يولوا اهتماما خاصا للنظريات و المفاهيم التي تحكم مقومات و آليات هذه الأسواق كنظرية المحفظة مثلا Portfolio Theory و فرض السوق المالي الفعال ذلك ما أكد مرة أخرى أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بعد أن أصبحت هذه البيانات مصدراً رئيساً للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في هذه الأسواق، لكن عام 1974 شهد حدثين بارزين تركا أثارا كبيرة على مشكلة الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة في الولايات في ميزانيات المؤسسات الأمريكية تجلت في سمتين رئيسيتين هما اتساع نطاق الإفصاح ليشمل معلومات كانت إدارات المؤسسات حتى ذلك

¹ - حنان رضوان حلوة ، مرجع سابق ، ص: 472 .

التاريخ تعتبرها من المحرمات في حين تمثلت السمة الثانية بتحول التركيز على أهداف الإفصاح إلى حماية مصالح الفئات المختلفة مثل المساهمين، و المستثمرين، و المقرضين.¹

ويبقى مجال موضوع الإفصاح في المحاسبة في تطور مستمر، وموضوع الإفصاح لا يزال يرتبط بقضيتين لم يتم حلها وحسمها بعد وهما:²

✓ القضية الأولى: ليس هناك إطار عام مقبول بشكل متعارف عليه يقوم بتوفير المعلومات للمستخدمين بخلاف المستثمرين والدائنين ، ومثل هؤلاء المستخدمين من الصعوبة بما كان تحديدهم ، كما أن عددهم واحتياجهم للإفصاح في تزايد مستمر وشكل ملحوظ.

✓ القضية الثانية: غالبا ما يكون من الصعوبة أو من المستحيل أن يتم تتبع عوائد وتكاليف الإفصاحات، حيث أن تنوع وتشتت مجموعات المستخدمين وكيف تقوم كل مجموعة من المجموعات بالاستفادة من تلك الإفصاحات يضع بلا شك مشاكل مهمة عند تحديد العلاقة بين السبب (التكاليف) والآخر (العوائد).

هذا ويوجد هناك سببين رئيسيان مرتبطان بالناحية الاقتصادية والاجتماعية للإفصاح في التقارير المالية وهما:³

✓ تخفيض عدم التأكد من موردي رأس المال (المستثمرين والدائنين) بحيث يمكنهم استخدام المعلومات لترجيح العوائد المتوقعة لكل بديل في مواجهة مستوى المخاطر المرتبطة.

✓ توفير معلومات ملائمة للأفراد والمجموعات الذين يتأثرون بالأنشطة التشغيلية للمؤسسات في نوعية حياتهم ومستوى معيشتهم .

وبوجه عام يتم عمل الإفصاحات لتوفير معلومات لتمكين متخذي القرار من اتخاذ قرارات رشيدة وللوفاء بالمتطلبات المفروضة خارجيا بالإضافة إلى تحقيق بعض الأهداف ذات المصلحة الذاتية.

¹ - المرجع السابق ، ص: 475 .

² - سامي محمد الوقاد ، نظرية المحاسبة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط1، عمان، الأردن، 2011، ص: 208.

³ - المرجع السابق ، ص: 209 .

ثانيا : مفهوم وطبيعة الإفصاح في القوائم المالية:

إن الإفصاح في المحاسبة يختص بكل ما له علاقة بالقوائم المالية من حيث محتواها من بنود ومعلومات كمية أو وصفية، وطريقة عرض هذه البنود وأسلوبها والمعلومات داخل كل قائمة، فضلا عن السياسات المحاسبية التي يتم إتباعها في القياس لتحديد قيمة كل بند، لمساعدة مستخدمي هذه القوائم في اتخاذ القرارات المناسبة وتخفيض حالة عدم التأكد لديهم عن الأحداث الاقتصادية في المستقبل، وتمثل القوائم المالية الجانب الرئيسي من محتويات التقارير المالية¹.

و يهدف تعريف الإفصاح إلى تمييز الظاهرة موضع الدراسة، وتوضيح معالمها بشكل يسهل معه فهم المعنى المقصود، كما يفيد في تحديد الاتجاهات والموضوعات الرئيسية التي لها أهمية نطل لتزايد الطلب علي المزيد من الإفصاح من قبل المستخدمين المختلفين للمعلومات، إلا أنه لا يوجد تعريف واضح ومتفق عليا للإفصاح، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الإفصاح له مفهوم متغيرا، يختلف من بيئة لأخرى، بل يختلف في البيئة الواحدة من وقت لآخر، نظرا لتأثره بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغير ذلك من العوامل الأخرى ، التي قد تشكل قوة ضغط على المؤسسة لتقوم بالإفصاح عن نوعية معينة من المعلومات بالشكل الذي يؤثر على مفهوم الإفصاح ، حيث وردت له الكثير من المفاهيم من قبل المنظرين والمنظمات المهنية وقد اختلفت هذه المفاهيم تبعا للحقبة الزمنية التي ورد فيها ذلك التعريف فمثلا تعريف (Kohler) في كتابه قاموس المحاسبين بأنه تفسير أو إظهار حقيقة أو رأي أو تفاصيل تتعلق بالقوائم المالية أو يتضمنها تقرير المدقق ويظهر في شكل معلومة أساسية أو ملحوظة للمساعدة في تفسير هذه القوائم أو التقارير².

وقد تعرض بعض الباحثين إلى الغرض من توضيح المعلومات المالية فتطرقوا إلى مفهوم الإفصاح "بأنه نشر المعلومات الضرورية للفئات التي تحتاجها وذلك لزيادة فعالية العمليات التي يقوم بها السوق

¹ - عبد الحليم سعيدي ، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بكرة ، 2015، ص: 172 .

² - بكر إبراهيم محمود ، الإفصاح الاعلامي واثره على وظيفة القياس المحاسبي في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد الحادي والسبعون ، العراق ، 2008 ، ص: 5 .

المالي، إذ أن الفئات المختلفة تحتاج إلى المعلومات لتقييم درجة المخاطرة التي تتعرض لها الشركة للوصول إلى القرار الذي تستطيع من خلاله تحقيق أهدافها والذي يتناسب مع درجة المخاطرة التي ترغب بها"¹.

ويري (حسين) أن مفهوم الإفصاح (Disclosure) " هو تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية " بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال المؤسسة ويشمل الإفصاح أية معلومات إيضاحية محاسبية أو غير محاسبية تاريخية أو مستقبلية تصرح عنها الإدارة وتتضمنها التقارير المالية.²

كما يرى (السيد) بأن مفهوم الإفصاح هو عرض المعلومات الهامة المتعلقة بالوحدة الاقتصادية من خلال مجموعة من القوائم والتقارير المالية لمساعدة القارئ الواعي على اتخاذ قرارات رشيدة ويتم عرض تلك المعلومات إما في صلب القوائم المالية أو في الملاحظات الملحق بها أو قوائم إضافية، وتتضمن القوائم المالية في ظل الإصدارات المحاسبية الجارية: قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى قائمة الأرباح المحتجزة أو قائمة التغيرات في حقوق المساهمين.³

يري (الخطيب) بأن مفهوم الإفصاح عبارة عن المعلومات التي توصلت إليها الشركة بشكل تقارير وقوائم ، وباعتبار المحاسبة نظاماً للمعلومات فإن من أهم أهدافها هي أن تقوم بتوفير المعلومات الملائمة لكل من يقوم بالاستفادة من التقارير من أجل الدقة في اتخاذ القرارات.⁴

أما مفهوم الإفصاح من طرفا المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AAA) فجاء بأنه: " عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً و يتعلق ذلك بشكل و تصنيف المعلومات الواردة في القوائم و التقارير المالية و معاني المصطلحات الواردة بها حيث تكون أكثر ملائمة للتنبؤ بوضعية الشركة مستقبلاً وذلك لاتخاذ القرار الاستثماري الملائم "⁵.

¹ - خالد الخطيب ، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الفلسطينية في ظل المعيار المحاسبي الدولي الأول ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد الثامن ، العدد الثاني ، 2002 ، ص:154.

² - حسين مصطفى الهلالي ، المعايير المحاسبية الدولية ، دورية أدوار المحاسبين ومراقبي الحسابات ، الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة ، 2006 ، ص:7.

³ - إبراهيم جابر السيد ، الإفصاح المالي وأهميته في نمو الأعمال التجارية داخل البلاد الأجنبية ، دار غيداء ، ط1 ، الأردن ، 2014 ، ص: 20 .

⁴ - خالد الخطيب ، مرجع سابق ، ص:155 .

⁵ - حسين مصطفى الهلالي ، مرجع سابق ، ص: 8 .

ويعد هذا المفهوم أكثر المفاهيم التي تلقى قبولا لدى المختصين، لكونه يظهر الإفصاح في عرض البيانات بشكل واضح كما يتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً من جهة ومن جهة أخرى يظهر هذا التعريف الإفصاح في توفير المعلومة اللازمة لاتخاذ القرار الملائم.

ولو رجعنا إلى جل المفاهيم السابقة نجد أنها ركزت على متطلبات عرض المعلومات هن خلال القوائم والتقارير المالية للشركة، إلا أنه يجب الأخذ في عين الاعتبار أن الإفصاح قد يظهر المعلومات وفق متطلباته في القوائم والتقارير المالية، ولكنه في الواقع ما هو إلا تضليل، ولذلك يجب أن يكون المستثمر حذر عند تحليل المعلومات لأن بعض الشركات تعطي مظهرًا خادعاً لمركزها المالي.

ومن جانب آخر نجد أن الإفصاح ينقسم بحسب طبيعة المعلومات الواردة فيه إلى إفصاح عن معلومات مالية (الإفصاح المالي)، والإفصاح عن معلومات غير مالية (الإفصاح غير المالي)، حيث يعتبر الإفصاح مالي إذا تعلق بتقديم معلومات عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، ويكون ذلك من خلال القوائم المالية المتمثلة في: قائمة المركز المالي، حساب النتائج (قائمة الدخل)، قائمة التدفق النقدي، قائمة تغيرات الأموال الخاصة، بالإضافة إلى الإيضاحات المتعلقة بالقوائم المالية¹.

أما الإفصاح الغير المالي يعني نشر معلومات تتعلق بنشاط الشركة ومعلومات مسيرتها وكبار المستثمرين فيها، ويكون ذلك من خلال وصف أنشطة الشركة الرئيسية وأماكنها الجغرافية والوضع التنافسي للشركة، وكذلك أسماء أعضاء مجلس الإدارة، والمساهمين بأكثر من (5 %) من الأسهم المصدرة من قبل الشركة... الخ، فهذه المعلومات ليست بهدف إظهار المركز المالي للشركة، ولكن بهدف إيضاح بعض النقاط المهمة التي يجب الاطلاع عليها من قبل المستثمرين².

¹ - محمد قرياش وهام القوسي ، الالتزام القانوني بالإفصاح في سوق الأوراق المالية وفقاً للتشريع السوري ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، العدد الرابع ، سوريا ، 2011 ، ص: 252 .

² - المرجع السابق ، ص: 253 .

ثالثا : أنواع الإفصاح

يعد الإفصاح من أهم الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أنفسهم أو بينهم وبين إدارة المؤسسة ومراجعي الحسابات من جهة وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، ويمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح من خلال ما يلي:¹

1.3. الإفصاح الكامل

وهو الإفصاح الذي يشير إلى مدى شمول القوائم والتقارير المالية وأهمية تغطيتها لكل الأحداث والعمليات الاقتصادية المتعلقة بها، أي أن تتوفر على جميع المعلومات التي لها تأثير على المستخدم، كما أنه لا يقتصر على الحقائق المتعلقة بفترات محاسبية منتهية بل يشمل الوقائع اللاحقة.

2.3. الإفصاح العادل

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات كافة الأطراف ، بمعنى أن تقدم المعلومات بشكل يحترم فيه الإنصاف بين جميع إحتياجات الأطراف، وأن تكون صياغة وعرض المعلومات بدون تحيز لطرف معين على حساب الأطراف الأخرى .

3.3. الإفصاح الكافي

وهو الإفصاح الذي يشمل الحد الأدنى من المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية، حتى لا نكون مظللة لمستخدميها عند إتخاذ القرارات.

4.3. الإفصاح الملائم

وهو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي القوائم المالية وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس المهم فقط الإفصاح عن المعلومات بل الأهم أن تكون ذات قيمة بالنسبة لمستخدميها وأكثر تناسبا مع طبيعة النشاط وظروف المؤسسة.

1- عبد المالك زين ، القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بومرداس ، 2015 ، ص : 14 .

5.3. الإفصاح (التقفي) الإعلامي

أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض إتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية أو الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله.

6.3. الإفصاح الوقائي

ويقوم هذا الإفصاح على ضرورة تقديم المعلومات في القوائم المالية دون تظليل، وذلك بهدف حماية الأطراف الذين لهم قدرات محدودة على فهم وإدراك المعلومات المالية.

رابعا : أهمية و أهداف الإفصاح في القوائم المالية

1.4 أهمية و أهداف الإفصاح في القوائم المالية :

تعود أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد القوائم المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التي تركز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) ، وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية (المالية) و غيرها من المعلومات الهامة ذات العلاقة بنشاط المؤسسة الواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح مستخدمي المعلومات الآخرين، كما يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات، وهذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات بناء على هذه المعلومات، ولذلك فإن الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق يؤدي إلى تشويه القرارات التي تخذها هذه الجهات الأمر الذي من شأنه أن يكون له آثار سلبية¹.

2.4 أهداف الإفصاح

تمثل أهداف الإفصاح فيما يلي:²

- ✓ عرض القوائم المالية للمستثمرين بصورة خالية من التشويش والتظليل.
- ✓ سرد كل المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للمؤسسة بشكل يفيد مستخدميها.

¹ - لطيف زيود وآخرون ، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS 30 ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد رقم 28 ، العدد رقم 2 ، 2006 ، سوريا ، ص: 202.

² - الدهراوي كمال ، هلال عبد الله ، المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 1999 ، ص: 9.

- ✓ توفير معلومات لمساعدة المستثمرين لتقييم المخاطر المحتملة.
- ✓ تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي المعلومات العالية بإجراء المقارنات بين السنوات.
- ✓ تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية والحالية.
- ✓ مساعدة المستثمرين في تقييم العائد على استثماراتهم.

المطلب الثاني: مقومات و أساليب الإفصاح عن المعلومة

سنترك في هذا المطلب إلى المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومة و إلى الأساليب والطرق المستخدمة في عملية الإفصاح .

أولا : المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومة

يستند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية:¹

1.1 . تحديد المستخدم لمستهدف للمعلومة المحاسبية :

إن تعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وتباين طرق استخدامها ، فمنهم من يستخدمها بصورة مباشرة ومنهم من يستخدمها بصورة غير مباشرة ، ومن أبرز مستخدمي القوائم المالية الملاك الحاليون والمحتملون ، الدائنون ، المحللون الماليون، الجهات الحكومية وغيرها ، هذا ما جعل ضرورة تحديد الأطراف المستخدمة للإفصاح من أجل تحديد الإطار المناسب للإفصاح للاستجابة لاحتياجاتها المختلفة، كما يساعد ذلك في تحديد الخصائص الواجب توفرها في تلك المعلومات، لأن شكل ونوعية الإيضاحات يجب أن تتلاءم مع تطلعات المستخدم.

2.1. تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومة المحاسبية :

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملائمة، وتعد معلومة معينة ما ملائمة لمستخدم معين إذا كان من المتوقع أن يستفيد منها في غرض معين، وتعتبر الأهمية النسبية أهم معيار نوعي لتحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

¹ - وليد ناجي الحياي ، نظرية المحاسبة ، منشورات الأكاديمية العربية في الدانمارك ، 2007 ، ص:371.

3.1. تحديد طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها :

تتمثل المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي: الميزانية ، جدول حساب النتيجة ، قائمة تدفقات الخزينة ، قائمة تغير الأموال الخاصة ، بالإضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية ولكن نظرا لتعذر الإفصاح في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحق المرفقة بالقوائم المالية والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من تلك القوائم.

إن عملية إعداد القوائم المالية تخضع لمبادئ وأعراف وافتراسات متعارف عليها ، مما يوجب وضع قيود تنظيمية على كمية ونوعية المعلومات المحتواة في القوائم المالية ومن بين أهم القيود التكلفة التاريخية، الأهمية النسبية، الحيطة والحذر.

4.1. توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

حتى يكون الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فعالاً لا بد من مراعاة توقيته، وقد شدد مجلس المبادئ المحاسبية (APB)، في البيان رقم (4) الصادر عنه بتاريخ 1997 على أهمية توقيت عنصر الإفصاح حيث نص ذلك البيان على أنه يجب إيصال المعلومات المحاسبية لمتخذي القرار في وقت مبكر و ذلك إذا ما كان أي تأخير في إيصالها له سيؤثر على قراره¹.

ثانيا: الأساليب والطرق المستخدمة في عملية الإفصاح

توجد العديد من أساليب الإفصاح التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المالية وبأن أثر الأحداث الاقتصادية في التقارير المالية أو ملاحظتها، وفي العموم تعتبر هذه الأساليب مكملة لبعضها البعض ولا تحل محل بعضها البعض، لأن استخدام أي من هذه الأساليب متوقف على نوعية وأهمية المعلومات ، فقد نجد معلومات أساسية يجب أن تظهر ضمن المكونات الأساسية للقوائم المالية، وأخرى ثانوية يتم إفصاح عنها ضمن الملاحق أو في الهوامش، بالإضافة إلى ذلك توجد معلومات مهمة ولكن لا يتم الإفصاح عنها ضمن القوائم الأساسية نظرا لطبيعتها الوصفية² , ومنه يوجد العديد من وسائل وطرق الإفصاح المحاسبي والتي يمكن أن تساعد مستخدمي المعلومات على فهمها واتخاذ القرار

¹ - عبد المالك زين ، مرجع سابق ، ص: 17 .

² - عبد الحليم سعيدي ، مرجع سابق ، ص: 182 .

الصحيح وتتوقف المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية وفيما يلي أكثر هذه الطرق شيوعاً في الاستخدام¹:

1.2. الإفصاح من خلال القوائم المالية:

حيث يتم ظهور المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم وعلى سبيل المثال قائمة المركز المالي تظهر بنود أصول وخصوم المؤسسة وكذلك حقوق الملكية ويمكن الإفصاح عن العلاقات الملائمة بإعادة ترتيب تبويب بنود الأصول والخصوم إلى أصول ثابتة ومتداولة وخصوم ثابتة ومتداولة أو أصول نقدية وغير نقدية وخصوم نقدية وغير نقدية أو تطرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة للوصول إلى رأس المال العامل إلى غير ذلك من طرق التبويب.

2.2. استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها:

مما لا شك فيه أن استخدام المصطلحات الواضحة ومقدار التفصيل في المعلومات لا يقل أهمية عن الإفصاح في صلب القوائم المالية السابقة الإشارة إليها ويجب أن تستخدم المصطلحات التي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف جيداً لدى مستخدمي المعلومات مع مراعاة توحيد المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير حتى يستفيد مستخدم المعلومات منها و إلا أصبح الإفصاح مضلل في حالة حدوث عكس ذلك².

3.2. المعلومات بين الأقواس:

ويتم ذلك في صلب القوائم المالية في حالة بعض البنود التي يتعذر فهمها من عناوينها فقط دون إسهاب وتطويل لذلك يمكن شرح مثل هذه البنود كملاحظات مختصرة بين الأقواس مثل طريقة تقييم بند معين، الأصول المقيدة أو إجراء شرح مختصر وإلى غير ذلك من الملاحظات.

¹ - حواس صلاح ، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2013 ، ص:

126.

² - محمد مطر ، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية ، دار وائل للنشر ، ط2 ، الأردن ، 2008 ، ص: 354.

4.2. الملاحظات والهوامش:

تعتبر وسيلة الملاحظات والهوامش من وسائل الإفصاح الهامة لما توفره من معلومات قد يصعب توفيرها في صلب القوائم المالية إلا أنه لا يجوز الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في الإفصاح عوضاً عن القوائم المالية.

5.2. التقارير والجداول الملحق:

وتستخدم هذه الوسيلة لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب بل يستحيل إظهارها في صلب القوائم المالية وقد تستخدم هذه الوسيلة ضمن وسيلة الملاحظات والهوامش أو في صورة تقارير مستقلة وغير ذلك¹.

6.2. تقرير رئيس مجلس الإدارة:

وهذا التقرير يعتبر متما للقوائم المالية والذي بدوره يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية ، حيث يجب على مجلس الإدارة أن يعد تقريراً سنوياً للعرض على المساهمين يشمل بوجه خاص ، فضلاً عما تستوجب القوانين كما يلي:

- ✓ النظرة الشاملة عن أعمال الشركة ومركزها المالي .
- ✓ النظرة المستقبلية لنشاط الشركة خلال العام القادم.
- ✓ أنشطة ونتائج أعمال الشركات التابعة إن وجدت.
- ✓ نبذة عن التغييرات في الهيكل الرئيسي لرأس المال بالشركة.
- ✓ مدى الالتزام بمتابعة وتطبيق قواعد حكومة الشركات.

7.2. تقرير المراجع الخارجي:

يعد تقرير مدقق الحسابات (المراجع الخارجي) الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الأطراف المختلفة التي يخدمها المدقق ولها مصلحة في البيانات المالية المنشورة ولذلك أن التقرير المعد يوجه للجهة التي قامت بتعيين المدقق وهي الهيئة العامة للمساهمين ، ويتم ذلك من خلال الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة

¹ - حواس صلاح ، مرجع سابق ، ص : 128.

ليتمكن المدقق من استخلاص الاستنتاجات التي يبني عليها رأيه في البنود المحاسبية التي وردت في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وإبراز قضايا هامة في المرحلة النهائية لعملية التدقيق مثل:

✓ الإحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية.

✓ تقييم مخاطر المؤسسة المستمر.

✓ تقييم قرارات الإدارة.

✓ تقييم العرض العادل للبيانات المالية.

المطلب الثالث: دور الإفصاح في تعظيم جودة ومحتوى التقارير المالية

لقد أكدت الكتابات والأبحاث المالية على أهمية المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية ، باعتبارها من المصادر الجوهرية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال توفير معلومات ذات جودة عالية تتميز بالملائمة والحدثة¹.

سنتطرق في هذا المطلب إلى الإفصاح لضمان الشفافية في القوائم المالية ، وإلى دور الإفصاح في تحقيق عنصر الملاءمة والمصادقية .

أولاً: الإفصاح لضمان الشفافية في القوائم المالية

يتم تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل، وعن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات إلى مدى واسع من المستخدمين.

و"الشفافية هي ظاهرة تشير إلى قيام المؤسسة أو الجهة المهنية، بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق، وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات في ماعدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بمصالح المؤسسة أو الجهة المعنية، فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للمؤسسة"².

كما عرفت على أنها "ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن، قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم، فالشفافية تقوم على التدفق الحر للمعلومات، وهي تتيح للمعنيين بمصالح ما

¹ - نوال صبايحي ، أثر الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية ، الملتقى الدولي الثالث حول : آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية ، جامعة الوادي ، 17 و 18 نوفمبر 2013 ، ص: 5.

² - مصطفى حسن بيسوي السعدني ، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات ، ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة ، جمعية المحاسب ومدققي الحسابات ، الإمارات العربية ، 4 - 5 سبتمبر 2007، ص: 4.

أن يطلعوا مباشرة على العمليات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح، كما توفر لهم معلومات كافية تساعدكم على فهمها ومراقبتها وسهولة الوصول إلى المعلومات، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق الإفصاح¹ فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية والشفافية تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وذلك من أجل الحفاظ على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى، فكل مؤسسة ملزمة قانونياً بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين، وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يؤدي إلى الغموض والإبهام أو عدم الوضوح، مما يؤثر على جودة المعلومات، فقد يعتمد البعض إلى انتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين.

ومثال ذلك كما حدث مع المؤسسة الأمريكية للطاقة Enron سنة 2002 التي تعتمد مسيرها إخفاء الديون وتضخيم الأرباح، للرفع من قيمة أسهم المؤسسة على مستوى السوق، واستفاد المسكرون أصحاب المعلومات الحقيقية من وضع المؤسسة، وتمكنوا من تحقيق صفقات وبيعوا حصصهم بأعلى الأسعار، في الوقت الذي كانت المؤسسة تغرق ببطء، فالإفصاح طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية يوفر إطاراً حامياً ومانعاً لظهور مثل هذه التصرفات ويحد من محاولات التضليل هذه، فهو يحسن درجة الوضوح والشفافية ويوفر المصداقية للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية.

ثانياً: دور الإفصاح في تحقيق عنصر الملاءمة والمصداقية

تهدف الملاءمة أو الصلاحية إلى أن تكون المعلومات المحاسبية، التي تظهرها التقارير المالية ذات فائدة لمستخدميها في اتخاذ قرارات الاستثمار، وتحقق أيضاً الملائمة من قدرة مستخدم المعلومات المحاسبية على تفهم محتويات القوائم المالية، فهي يقصد بها درجة السهولة في عرض المعلومات بشكل يمكن المستثمر من تفهم وإدراك محتواها، ويمكن التعبير عن ذلك بالقدرة على التوصيل بدرجة مقبولة من الجهد، وتزداد قدرة المستخدم على تفهم المعلومات المحاسبية إذا كانت معروضة بشكل بسيط وتتماشى مع مفاهيم إدراك المستثمر، ويمكن مقارنتها بالمعلومات الأخرى المشابهة، وترتبط القابلية للفهم بشكل التقارير المالية وطريقة عرض المعلومات بها والمصطلحات الواردة فيها وأسلوب كتابة تلك التقارير، من حيث سهولة قراءتها واستطاعة المستثمر فهمها واستيعابها، ولقد أوضح المعيار المحاسبي الدولي الأول في أنه يجب اختيار وتطبيق القاعدة المحاسبية الأكثر ملاءمة لظروف المؤسسة، وعرض مركزها المالي بعدالة، كذلك فقد أكد المعيار المحاسبي الدولي السابع والرابع والعشرين أن القابلية للفهم، كمحدد من محددات منفعة المعلومات المحاسبية ترتبط بضرورة أن تكون القوائم المالية واضحة ومفهومة، حيث يتعين ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة التي تستخدم في إعداد القوائم المالية، ويرجع ذلك إلى أن هناك سياسات محاسبية متعددة وقد تختلف تلك السياسات من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، وقد أكد المعيار على ضرورة اعتبار

¹ - نوال صباحي ، مرجع سابق ، ص: 7 .

أن القابلية للفهم للسياسات المحاسبية جزء لا يتجزأ من القوائم المالية، ويتعين الإفصاح عنها في مكان واحد من القوائم المالية لمساعدة المستخدمين على سهولة فهمها والإلمام بها حتى يمكنهم اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة¹.

وتعتبر المصدقية عن إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية والوثوق فيها لمعقوليتها وخلوها من الأخطاء والتحيز، وأنها تعرض بأمانة الأحداث الاقتصادية التي تمثلها، ولكي تكتسب المعلومات خاصية المصدقية يجب أن تتسم بصدق التعبير، أي المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل، وحتى تتحقق المصدقية يتطلب ارتكاز المعلومات المحاسبية على قواعد قياس موضوعية تعمل من خلال مفاهيم يمكن التحقق منها، وبالتالي يتعين أن تكون خالية من الأخطاء وغير متحيزة في وصف أو قياس الأحداث المالية والاقتصادية، وأن تكون معبرة بصدق وأمانة عن تلك الأحداث، ويتطلب الأمر أيضا أن يتم الاعتماد على قواعد مقبولة تحكم إجراءات التحقق والثبات في التطبيق، فضلا عن ذلك يتعين حتى يمكن الحكم على صلاحية المعلومات المحاسبية أن يتم إجراء المقارنات الزمنية والمكانية بين التكاليف والعوائد أو بين النتائج الفعلية والمتوقعة للقرارات، أو ما يعرف بالقابلية للمقارنة، وقد أشار المعيار المحاسبي الدولي الأول إلى المصدقية والذي تعد أحد المبادئ عند اختيار القاعدة المحاسبية التي تنوي المؤسسة استخدامها وتطبيقها كسياسة محاسبية، وقد أشار معيار المحاسبة الدولي الأول على أنه يتعين أن تظهر البيانات المالية الأرقام المقارنة للفترة السابقة وتعديل المعلومات في المقارنة التي تعود للسنوات السابقة في حالة البنود غير العادية، وقد جاء إصدار المعيار الدولي 31 بعنوان التقارير المالية للاستثمارات في المشروعات المشتركة، نتيجة لزيادة أهمية الاستثمارات المباشرة المشتركة بين الدول، مما كان له تأثير مباشر على الإفصاح المحاسبي عن الاستثمارات المشتركة، ويلاحظ أن المعيار حرص على توفير متطلبات ومحددات المصدقية، سواء فيما يتعلق بالحيادية أو فيما يتعلق بالأهمية النسبية أو القابلية للمقارنة أو القابلية للفهم².

¹ - ناصر دادي عدون ، معراج هوارى ، دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، متاح في www.kantakji.com/media/1405/917.doc ، شوهذ يوم 2017/02/14 على الساعة 20:00 ، ص: 15 .

² - سامي محمد الوقاد ، مرجع سابق ، ص : 208 .

المطلب الرابع : العوامل المؤثرة على حجم ونوع الإفصاح في القوائم المالية

يوجد عدد من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح بالتقارير المالية و يمكن تقسيمها إلى:

أولا : عوامل بيئية

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية و اجتماعية و سياسية، و عوامل أخرى ناتجة من حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية و أثرها على المشروع، بغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها و تحديد المسؤولية الاجتماعية لكل منها.

و يبدو ذلك من المقارنة بين التقارير المالية التي تعد في كل من إنجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية حيث يحدد قانون المؤسسات في إنجلترا التقارير التي يجب إعدادها و طرق عرض المعلومات المالية في القوائم المالية و العلاقة بين هذه المعلومات و المعلومات الأخرى الواردة بتقرير الإدارة، و أشار قانون المؤسسات الانجليزي أيضا إلى ضرورة توزيع هذه التقارير على المساهمين لمناقشتها قبل إقرارها.

بينما لا يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية قانون للشركات يحدد المعلومات التي يجب أن ترد بالتقارير المالية، و إنما تعد في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة (GAAP)، و هي تحوي غالبا تقرير مجلس الإدارة و قائمة الدخل و قائمة المركز المالي ، و قائمة التدفق النقدي ، بالإضافة إلى بعض المعلومات الإحصائية الأخرى¹.

ثانيا: عوامل تتعلق بالمعلومات

تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها و مدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها و أهمها أن تكون المعلومات ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها أغلب المستفيدين منها و أن تكون هناك ثقة في هذه المعلومات عند الاستفادة منها، بالإضافة لقابليتها للتحقق و المقارنة و في هذا الصدد أشارت لجنة معايير المحاسبة المالية كما هو مبين إلى أن المعلومات الواردة في التقارير المالية ليست إلا أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها، و ذلك من خلال تعريف اللجنة².

¹ - محمد المبروك أبو زيد ، مرجع سابق ، ص: 588 .

² - ناصر دادي عدون ، معراج هوارى ، مرجع سابق ، ص: 8 .

ثالثا: عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية

وهذه المجموعة من العوامل ترتبط بالوحدة الاقتصادية مثل حجم المشروع، صافي الربح، إلى غير ذلك من العوامل، و قد تؤثر على درجة الإفصاح في ظل فروض معينة و يبدو ذلك فيما يلي¹:

1.3. حجم المشروع (مجموع الأصول):

يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق و بتوقيت مناسب و ملائم للمستفيدين منها إلى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد القوائم و التقارير المالية، و تكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة الأخرى و ناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين.

و قد تبين وجود علاقة موجبة بين حجم أصول المشروع و درجة الإفصاح في التقارير المالية في عدد من الدراسات الميدانية و قد يرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون غير ملموسة في المشروعات الكبيرة الحجم إذا ما قورنت بالمشروعات الصغيرة الحجم.

2.3. عدد المساهمين:

و تبين وجود علاقة موجبة أيضا بين عدد المساهمين و درجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلى المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها من جانب المساهمين أو من ينوب عنهم من المحللين الماليين أو سماسرة الأوراق المالية.

3.3. تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية:

و قد يكون لهذا العامل أثر مباشر على زيادة درجة الإفصاح حيث تقوم المؤسسات المسجلة بسوق الأوراق المالية التي يتم التعامل فيها بالأسهم أو السندات التي تصدرها بملء عدد من النماذج و الإيضاحات عن أهداف الشركة و نشاطها، و نتائج أعمالها و بهذا تكون تحت ضغط لزيادة و تحسين درجة الإفصاح في التقارير المالية.

¹ - ناصر دادي عدون ، معراج هواري ، مرجع سابق ، ص:9 .

4.3. المراجع الخارجي:

و يؤثر المراجع الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات الشركة على درجة الإفصاح من خلال ما يلتزم به من مبادئ و مفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها دستور المهنة التي ينتمي إليها.

هذا و توجد عوامل أخرى قد تؤثر على درجة الإفصاح، أهمها صافي الربح، و رغبة إدارة المشروع في الإفصاح عن المعلومات، و أجهزة الإشراف و الرقابة على أعمال المؤسسات المساهمة.

رابعا :عوامل تتعلق بالجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح

إن إختلاف الممارسات المحاسبية من دولة إلى أخرى نتيجة لتباين الظروف، جعل المنظمات والهيئات المحاسبية المحلية للدول تضع معايير تكيف أكثر مع تصور حكوماتهم لأهداف المحاسبية، فنجد أن الدول التي تسعى لتحقيق الأهداف الضريبية تكيف إفصاحها بما يضمن ممارسة رقابة ضريبية على المؤسسات، أما الدول التي تعتمد على الأسواق المالية في التركيبة الاقتصادية لها فتعمل على تكيف إفصاحها بما يساعد المستثمرين والمساهمين على التداول في السوق المالي، وإنّ شدة تنافس المؤسسات على الموارد المحدودة للتمويل في السوق المالي جعلها تسعى إلى جذب المساهمين والمستثمرين وذلك من خلال توفير مستوى راقي من الإفصاح لزرع الثقة في تسيير العلاقة مع مختلف المتدخلين في السوق المالي¹.

خامسا: عوامل متعلقة بالمنظمات والمؤسسات الدولية

على المستوى الدولي هناك منظمات ومؤسسات متباينة التأثير على عمليات الإفصاح، يمكن حصر هذه المنظمات والمؤسسات فيما يلي:²

1.5. الجمعية الاقتصادية الأوروبية

هي عبارة عن منظمة تضم دول الإتحاد الأوروبي ، تعمل على إصدار مجموعة من التوجيهات المتعلقة بالإفصاح من حيث المحتوى والأهداف وشكل الاجتماعات الإعلانية وكذا الإفصاح القطاعي.

¹ - عبد المالك زين ، مرجع سابق ، ص: 19 .

² - مسعود صديقي و فؤاد صديقي ، انعكاس النظام المحاسبي المالي على سياسات الإفصاح في الجزائر ، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، يومي 05 و 06 ماي 2013 ، ص: 6 .

2.5. منظمة الأمم المتحدة UN

يتمثل دورها في لجنة مكونة من مجموعة من الخبراء المتمرسين في مجال المعايير المحاسبية الدولية هذه اللجنة هي COMMISSION ON TRANSACTIONAL CORPORATION .

3.5 منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE

وتتضمن هذه المنظمة الدول الأوروبية بالإضافة إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، أستراليا و نيوزيلندا، ويمكن اهتمام هذه المنظمة في تحديد الحد الأدنى للإفصاح.

4.5 مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB

هذه اللجنة مشكلة من ممثلين للعديد من دول العالم، وتتضمن أكثر من 100 دولة ، قامت هذه اللجنة بعدة دراسات وأبحاث في سبيل تطوير المحاسبة، حيث أصدرت مجموعة من المعايير المتعلقة بالإفصاح، وتعد أكبر لجنة من جانب مساهمتها في التوافق المحاسبي، وذلك من خلال تضيق حجم الاختلافات وتسهيل عمليات المقارنة وتطوير خصائص الجودة المتعلقة بالمعلومات المالية.

المبحث الثاني : الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية

نشأ الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المحاسبية متأثراً بمجموعة من المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ولعل أهم تلك المتغيرات تتمثل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ساهمت في تشكيل ملامح ذلك الإفصاح ، فقد قانت تكنولوجيا الاتصالات الحدود الزمانية و المكانية وأدركت الكثير من الشركات ضرورة أن تستغل الإمكانيات التكنولوجية الهائلة لشبكة الانترنت في سرعة انتشار المعلومات¹ , ولهذا سوف نتناول في هذا المبحث مايلي :

- ماهية الإفصاح الإلكتروني ومراحل تطوره .
- تقييم الإفصاح الإلكتروني .
- تحديات الإفصاح الإلكتروني على مهنة التدقيق .
- المتطلبات اللازمة لتقليل مخاطر الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية .

المطلب الأول : ماهية الإفصاح الإلكتروني ومراحل تطوره

أولاً : مفهوم الإفصاح الإلكتروني

وقبل الخوض في تحديد مفهوم الإفصاح الإلكتروني لابد التمييز بين هذا المفهوم وبين مفهوم المحاسبة الإلكترونية إذ أن هناك خلط ما بين المفهومين من قبل الكثير من العاملين في مهنة المحاسبة والمستخدمين لمخرجات المحاسبة خصوصاً في الدول النامية، لذلك لابد من التعريف لكلا المفهومين .

فالمحاسبة الإلكترونية يقصد بها استخدام الكمبيوتر والبرامج المحاسبية المتخصصة لتنفيذ وظائف النظام المحاسبي بدءاً بالمدخلات المتمثلة بالقيود المحاسبية للعمليات المختلفة مروراً بعملية تشغيل هذه المدخلات لاستكمال مراحل الدورة المحاسبية وانتهاءً بمخرجات النظام المحاسبي المتمثلة بالقوائم والتقارير

¹ - يونس زين و عيسى زين ، المتطلبات الأساسية للتقليل من مخاطر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية ، الملتقى العلمي الدولي الأول حول: الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية، أثره وأهميته في رفع فعالية أسواق رأس المال وجلب الاستثمار الأجنبي ، لتحقيق ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة ، جامعة الجلفة ، 13 و 14 ديسمبر 2016 ، ص:3 .

المالية، حيث تم تصميم برامج محاسبية لتنفيذ وظائف النظام المحاسبي بشكل سهل ومرن حيث يمكن الانتقال والوصول بسهولة إلى بيانات الأقسام المختلفة للشركة وكذلك الرسوم البيانية وتقديم الإحصائيات عن مختلف مفردات القوائم المالية، وان هذا كله يتم ضمن الشبكة الخاصة بالشركة فقط أي شبكة الحاسبات الداخلية للشركة والمخولين فقط الوصول إلى هذا النظام¹.

يقصد بالإفصاح الالكتروني قيام المؤسسة بإنشاء موقع أو أكثر لها على الشبكات الدولية للمعلومات كوسيط نقل سريع بهدف توزيع ونشر فوري للمعلومات المالية أو غير المالية موجهة لعدد كبير من المستخدمين المتصلين بالشبكة سواء كان متخصصين أو غير متخصصين.²

ونلاحظ من هذا المفهوم أنه توجد معلومات غير مالية أو ما يسمى وصفية كالمنتجات أو الخدمات أو ما تعلق بمجلس الإدارة، وكذلك معلومات مالية متضمنة النسب المالية وأسعار الأسهم والقوائم المالية، فإذا قامت المؤسسة بنشر هذه المعلومات باستخدام الشبكة فإنها سوف تحقق انخفاضا في التكاليف وضمان وصول أكبر عدد ممكن من مستخدمي المعلومة.

وتعد المؤسسة مطبقة الإفصاح الالكتروني بأنها تلك التي تقدم على موقعها الخاص ما يلي:³

- مجموعة كاملة من القوائم المالية السنوية بما فيها الإيضاحات والهوامش وتقرير محافظ الحسابات، وتقرير مجلس الإدارة.

- أدوات ربط Links تعمل على ربط المعلومات الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية بموقع الشركة بأي معلومات أخرى ذات أهمية، سواء كانت على نفس الموقع أو على مواقع أخرى.

ولقد مر الإفصاح الالكتروني بعدة مراحل، ففي بداية التسعينيات من القرن الماضي اعتمدت بعض الشركات على استخدام الأقراص المدجة CD، ويتم توزيعها باستخدام الطرق التقليدية في توزيع التقارير المالية في صورتها الورقية، من خلال إرسالها للمستفيدين بالبريد بعد معرفة عناوينهم.

¹ - يونس زين و عيسى زين ، مرجع سابق ، ص: 5.

² - شريف توفيق محمد، مدى الحاجة لتنظيم التوزيع الالكتروني لمعلومات تقارير لأعمال، جامعة الرقازيق ، مصر، 2002، ص: 07.

³ - ASHBAUGH. H. and JOHNSTONE. K WARFIELD. D, **Corporate Reporting on The Internet**, Accounting Horizons, UAS, Vol.13, September 1999, p: 241.

ثانيا: مراحل تطور الإفصاح الإلكتروني

وبعد الثورة الهائلة التي شهدتها العالم في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والانتشار الواسع لشبكة الانترنت، بدأت العديد من الشركات باعتماد عليها في عرض معلوماتها المالية ولقد مر عرض المعلومات المالية على شبكة الانترنت بثلاثة مراحل أساسية وهي:¹

المرحلة الأولى:

تمثل في قيام الشركات بتوفير نسخة من المعلومات المالية مطابقة تماما لتلك المتوفرة في صورتها الورقية، من خلال استخدام الورقة الالكترونية والتي من الشائع تسميتها بملف PDF، وبالرغم من المزايا التي يتمتع بها هذا الملف من جودة عالية في الطباعة وانخفاض تكلفة إنتاجه وعرضه، إلا أن هناك بعض السلبيات التي ترافق استخدامه، حيث أنه يستغرق وقتا طويلا لتحميله كما أنه يفقد لوجود خاصية الروابط التفاعلية والتي تسمح بالتنقل داخل الموقع بين أجزاء التقرير أو بين المواقع، وكذلك أيضا لا يمكن فهرسة المعلومات داخل التقرير فضلا عن أن بيانات القوائم المالية لا تكون بصورة جاهزة لتحميلها بواسطة المستخدم حيث لا يسمح ملف PDF من نسخ القوائم المالية وإعادة تحميلها بصورة جداول إلكترونية ليسهل التعامل معها الأمر الذي يتطلب من المستخدم إعادة إدخال البيانات مرة أخرى مما يستغرق وقتا طويلا.

المرحلة الثانية:

تمثل هذه المرحلة في استخدام لغة ترميز النصوص التفاعلية والتي يرمز لها HTML² في عرض المعلومات المالية على مواقع الشركات، والتي تعد إحدى لغات البرمجة التي تستخدم أساسا في تصميم المواقع الالكترونية، وعلى الرغم من المزايا التي تحققها هذه اللغة في تجاوزها بعض سلبيات PDF، حيث تتيح إمكانية استخدام خاصية الروابط التفاعلية وكذلك تمكن من فهرسة المعلومات، إلا أنه يعاب عليها انخفاض كفاءتها في حفظ أو طباعة التقارير وكذلك أن حدودها تتوقف على توفير المعلومات عن كيفية عرض الصفحة فقط دون توفير أية معلومات عن محتوى البيانات وكيفية إعدادها.

كما أنها تنقل المعلومات كمستند كامل دون نقل الوحدات المنفردة منه بصورة منفصلة وكذلك أيضا كما هو الحال في ملف PDF لا تكون المعلومات جاهزة للتحليل من قبل المستخدم مما يتطلب الأمر إعادة إدخال البيانات مرة أخرى.

¹- LYMER. R. and DEBRECNY. G. GRAY. L. RAHMAN. A, **Business Reporting on the Internet**, A Paper Prepared for the International Accounting Standards Committee, November 1999, P: 24, date available: 12/04/2017, on line: <http://www.shu.ac.uk>.

²- Hyper Text Markup Language.

المرحلة الثالثة:

تتمثل في استخدام الإمكانيات المتطورة لتكنولوجيا الانترنت وابتكار أشكال عرض جديدة تتجاوز سلبيات المراحل السابقة، حيث ظهرت خلال هذه المرحلة لغة الترميز الموسعة XML في تبادل المعلومات حول شبكة الانترنت، وقد صاحب ظهور هذه اللغة اهتمام¹ Charles و بدعم وتمويل من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بدراسة إمكانية استخدام هذه اللغة في تصميم برنامج لإعداد القوائم المالية الالكترونية، وبعد عدة محاولات ظهرت لغة تقرير الأعمال الموسعة XBRL.

ويقصد بهذه اللغة هي عبارة عن برنامج حاسب يضيف بطاقة تعريفية لكل جزئية من معلومات القوائم المالية الالكترونية باستخدام علامة أو شفرة تعريفية.²

تفيد لغة XBRL في ترجمة بطاقات البيانات ألياً مما سيقدم حلاً لعقبة تعدد اللغات التي تعيق تطور جهود العديد من مستخدمي القوائم المالية، وبما يؤدي إلى تشارك البيانات بصيغة الكترونية الأمر الذي سيفتح باب مقارنة البيانات بغض النظر عن مكان نشوئها في العالم مما سيؤدي إلى موجة لم يسبق لها مثيل من البيانات الممتازة ذات الجودة العالية في أسواق المال العالمية والتي من المفترض أن تؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال المستثمر.³

في 10 حزيران (يونيو) 2016، أعلن المجلس الدولي للغة تقارير الأعمال الموسعة⁴ (XBRL) أنّ المجلس الدولي لأفضل الممارسات في لغة تقارير الأعمال الموسعة، بالتعاون مع مؤسسة معرفات الكيانات القانونية العالمية (GLEIF) يشكّلان مجموعة عمل لفحص التوصيات الراسخة وإصدارها حول أفضل الطرق لتوحيد السياق في الإشارة إلى الهوية القانونية في المستندات المرمزة بلغة XBRL وتكون مهمة مجموعة العمل من وضع توصيات حول الاستخدام المتسق لمعرفات الكيانات القانونية ضمن تصنيفات XBRL والوثائق المرمزة بلغة الأعمال، حيث تسمح لغة XBRL بوضع تعريفات رسمية قابلة لإعادة الاستخدام، وتسمى تصنيفات، وتلتقط المعنى الذي تحتوي عليه جميع مصطلحات رفع التقارير في تقارير الأعمال، إلى جانب العلاقات ما بين جميع المصطلحات، يضع المنظّمون وواضعو معايير المحاسبة والوكالات الحكومية والجماعات الأخرى التصنيفات التي تحتاج إلى تعريف واضح للمعلومات المطلوب رفع تقارير بها.⁵

¹ - وهو محاسب قانوني يعمل في إحدى الشركات الأمريكية.

² - محمد فهم أبو العزم محمد، استخدام لغة XBRL في تعظيم الاستفادة من معلومات تقارير الأعمال المنشورة إلكترونياً، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الثاني، جامعة طنطا، مصر، 2003، ص: 186.

³ - سامر مظهر ففقطجي، لغة الإفصاح المالي والمحاسبي، الطبعة الإلكترونية الأولى 2012، متاح في: www.kantakji.com/media/165623/xbrl.pdf شوهد يوم: 2017/03/28، على الساعة 21:00، ص: 139.

⁴ - موقع المجلس الدولي للغة تقارير الأعمال الموسعة: www.xprl.org

⁵ - مدونة مؤسسة معرفات الكيانات القانونية العالمية متاح على الموقع: www.gleif.org تم الإطلاع عليه يوم: 2017/04/19 على الساعة 23:00.

ومن المرجح أن يكون للغة XPRL دوراً متزايد الأهمية في عملية وضع المعايير المحاسبية، فتقوم مؤسسة IFRS بجهود كبيرة لتعزيز استخدام لغة XPRL بالتزامن مع استخدام معايير IFRS في جميع أنحاء العالم، لتحقيق هدفها في توفير التكامل في أسواق رأس المال على المستوى العالمي ولذلك فهي تعمل جاهدة على الاستفادة من لغة XPRL لإعداد التقارير المالية¹.

المطلب الثاني : تقييم الإفصاح الالكتروني

سنتطرق في هذا المطلب إلى مزايا الإفصاح الالكتروني مقارنة بالإفصاح التقليدي وإلى صعوبات ومخاطر الإفصاح الالكتروني .

أولاً : مزايا الإفصاح الالكتروني مقارنة بالإفصاح التقليدي:

يحقق الإفصاح الالكتروني الكثير من المزايا إذا ما قورن بالإفصاح التقليدي التي يمكن أن تمثل تلك المزايا بمجموعه من الدوافع التي تدفع الشركات للإقبال نحو استخدام هذا النوع من الإفصاح ويمكن إيجاز هذه المزايا بالآتي :²

- ✓ يحقق الإفصاح المحاسبي الالكتروني تخفيضاً لتكاليف توزيع المعلومات . حيث تتجنب الشركة التكاليف المرتبطة بطباعة وتوزيع المعلومات في حالة إتباعها الإفصاح التقليدي . فضلاً عن اقتصار الوقت المرتبط بتوزيع المعلومات.
- ✓ يمثل الإفصاح المحاسبي الالكتروني أداة انتشار بالنسبة للشركة . فهو موجه لعدد غير محدود وغير معروف من المستخدمين، الأمر الذي يحقق للشركة الانتشار مما يعمل على جذب العديد من المستثمرين ليس على المستوى المحلي فحسب بل أيضاً على المستوى العالمي.
- ✓ يمكن أن يعمل الإفصاح الالكتروني على تحسين ما تم إفصاحه تقليدياً سواء من حيث كمية او نوعية المعلومات المفصح عنها ، والمساهمة في توفير معلومات أكثر نفعا للمستخدمين ولعمل على تحديثها بصورة دورية .

¹ - حنان عبد الحميد غريب احمد , أثر استخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL على زيادة جودة التقارير المالية الإلكترونية لتحسين كفاءة السوق الأوراق المالية المصرية - دراسة ميدانية , رسالة ماجستير , كلية التجارة , جامعة السويس , مصر , 2015 , ص: 30 .

² - ASHBAUGH. H. and JOHNSTONE. K. and WARFIELD. D, op.cit, p: 248.

- ✓ تحسين إمكانية الوصول للمعلومات من قبل المستخدمين بسرعة وجهد اقل اذ تسمح متصفحات الانترنت بالبحث الفائق السرعة عن بيانات وتفاصيل محددة مسبقا لمتخذ القرار في الوقت الذي كان يتطلب الحصول عليها وقراءتها وفق الإفصاح التقليدي وقتا " وجهدا " اكبر ونتائج اقل دقة .
- ✓ يوفر الإفصاح الالكتروني إمكانية تكامل التقارير السنوية لعدة أقسام لوجود علاقات دقيقة الصلة بين كشوفاتهم المالية , وهذا لا يمكن تحقيقه في الإفصاح التقليدي.
- ✓ يمكن الإفصاح الالكتروني المستخدمين من أن يحملوا المعلومات إلى حاسباتهم الشخصية لإجراء التحليلات الخاصة بهم , وهذا لا يمكن تحقيقه في الإفصاح التقليدي .
- ✓ يحقق الإفصاح الالكتروني حوار معلوماتي دائم ومستمر مشترك بين الشركة والمستخدمين , الأمر الذي يمكن من توفير معلومات معدة خصيصا لتلبية احتياجاتهم الخاصة للمعلومات .

ثانيا: صعوبات ومخاطر الإفصاح الالكتروني.

تطرح مزايا نشر التقرير المالي على الإنترنت العديد من القضايا ، والتي تتضمن ضبابية الخط الفاصل بين المعلومات التي تم مراجعتها وتلك التي لم يتم مراجعتها، حقوق وكفاءة الوصول للمعلومات، الأمن وتكامل المعلومات، وقضايا مهنية أخرى، بالإضافة إلى ذلك فإن الممارسات المحاسبية المتعارف عليها طورت في بيئة تقليدية لإعداد التقارير وربما لا تكون ملائمة لبيئة المعلومات المالية الإلكترونية، وربما لا يرى المستخدمون التقرير على شبكة الإنترنت كبديل مقبول للتقارير السنوية المطبوعة¹ .

وفي حين أن بعض الشركات لديها الدافع للمشاركة في نشر التقارير المالية على الإنترنت ، فإن هناك شركات أخرى لا تقوم بذلك. وربما لا تقوم الشركات بالإفصاح عن المعلومات المالية عن طريق الإنترنت لأن تكاليف نشر التقارير المالية على الإنترنت تتجاوز المنافع المحققة وتتضمن التكاليف الصريحة لنشر التقارير المالية على الإنترنت تكاليف إنشاء وإعداد وصيانة الموقع وصفحات الإنترنت التي تحتوي المعلومات المالية وتحمل الشركة تكاليف ضمنية عندما تقوم بنشر التقارير المالية على الإنترنت ، مما يزيد في احتمال مخاطر مقاضاة الشركة أو مخاطر فقد ميزتها التنافسية. ونتيجة لخصائص عمل الشركة المنافسة السوقية، أو الاعتماد على حملة الأسهم، فإن الإفصاح المالي التقليدي (التقارير المالية المطبوعة) قد يكون

¹ - شريف توفيق محمد ، مرجع سابق ، ص: 12 .

أفضل في تحقيق أهداف تقارير الشركة. وعلى الرغم من تزايد استخدام الإنترنت في نشر التقارير المالية، إلا أن البعض يرى أن هناك بعض الصعوبات والمخاطر بالمقارنة بالتقارير المالية التقليدية (الورقية)، وهي¹:

- ✓ الأثر المحتمل لزيادة العبء المعلوماتي.
- ✓ صعوبة الوصول إلى مواقع وبنود ومعلومات محددة .
- ✓ يحذف والإهمال الممكن لمعلومات هامة في التقرير السنوي التقليدي .
- ✓ الصعوبة في التفرقة بين المعلومات التي تم مراجعتها وتلك التي لم يتم مراجعتها
- ✓ الطبيعة غير المنتظمة للإنترنت يمكن أن نجعل من الصعوبة توفير رقابة المجال الذي تستخدم فيه المعلومات، وللمستخدمين لتمييز جودة المعلومات التي يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة وفي المقابل يمكن أن يزيد من قضايا الأمن والثقة.
- ✓ ارتفاع تكاليف إنشاء وصيانة المواقع على الويب. فقد وجد أن متوسط تكلفة إعداد الموقع بواسطة الشركات الأمريكية يمثل 3.8% من إجمالي أصول الشركات. وحتى عندما ينشئ الموقع فإن الخبرة. والموارد لا تزال مطلوبة للتحديث والصيانة.
- ✓ قد يرجع السبب في عدم تفعيل الإفصاح المحاسبي الإلكتروني إلى مجموعة المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات المعقدة ونظم المعلومات المحاسبية الفورية عالية التداخل، وقد يرجع إلى غياب المعيار الخاص بتنظيم وقنونة الممارسة العملية ومنها المخاطر والتهديدات المرتبطة بطبيعة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وطبيعة أدواته ووسائله من بينها²:

أ - بالنسبة للشركات :

- ✓ مخاطر أمن المعلومات المرتبطة بالنظم الداخلية للشركة، ودخول أشخاص غير مصرح لهم إلى هذه النظم وسرقة بيانات أو تغيير محتواها، كتغيير أرصدة عملاء.
- ✓ مخاطر تغيير محتوى البيانات المعروضة على موقع الشركة الإلكتروني.

¹ - بكر إبراهيم محمود , مدى إدراك مراقبي الحسابات في العراق لواجباتهم تجاه الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية , المؤتمر العلمي الدولي الثامن حول: الأعمال الإلكترونية والتحول في اقتصاديات الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، أيام: 15-17 مارس 2011 , ص: 6 .

² - المرجع نفسه , ص: 12 .

ب - بالنسبة للمستخدمين:

- ✓ عدم التحقق من هوية الشركة، إذا لم تكن معروفة مسبقاً، فقد تكون البيانات التي يفصح عنها على موقع الشركة تعود لشركة وهمية لا وجود لها.
- ✓ مخاطر متعلقة بخصوصية وأمن البيانات، مثل أرقام بطاقات الائتمان وغيرها من المعلومات الشخصية، والآراء والاتجاهات السياسية والبيئية. التي يتم تبادلها إلكترونياً.

إن وجود كل من المزايا والصعوبات لا يعني إن كل الشركات سوف ننتفع من الإفصاح الإلكتروني وعلى الرغم من تسارع استخدام الإنترنت كأداة لنشر التقارير المالية، إلا أنها سوف تحتاج إلى فترة زمنية لتنظيم هذه التكنولوجيا. وتكمن أهمية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في خدمة أهداف المحاسبة وخصوصاً في إيصال المعلومات المالية للمستخدمين، في ظل العولمة والتطور المنهول في نظم الاتصالات، بعد التغلب على مجموعة المخاطر المبتكولوجية المعلومات المعقدة ونظم المعلومات الفورية عالية التداخل وضرورة شمول النشر المالي على شبكة الإنترنت جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدمي هذا التقرير صور واضحة وصحيحة عن الشركة، وإن يتم إعدادها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد المالية بهدف تجانس المعلومات وإمكانية المقارنة.

المطلب الثالث: تحديات الإفصاح الإلكتروني على مهنة التدقيق

بالرغم من المزايا العديدة التي يوفرها الإفصاح الإلكتروني للبيانات المالية للمؤسسات والتي تعتبر قفزة نوعية في مجال التدقيق بصفة عامة بمختلف أنواعه، إلا أنه يواجه العديد من المشاكل والتحديات نظراً لأن البيئة الإلكترونية تتميز باتساعها وتطورها باستمرار.

وفي هذا الصدد يمكننا تقسيم التحديات إلى نوعين أساسيين هما:

أولاً: التحديات التكنولوجية

تتميز البيئة الإلكترونية بالعديد من الخصائص والمميزات التكنولوجية التي أتاحت الفرصة للاستفادة من إمكانياتها الهائلة في عرض القوائم المالية كشبكة الانترنت، إلا أنه يؤخذ عليها إمكانية عدم استخدامها في مسارها الطبيعي، مما يؤثر على مصداقية القوائم المالية في ظل غياب ضوابط الرقابة الملائمة، وبالتالي تأثيرها

على مهنة التدقيق ، ويمكن حصر صور التلاعب فيما يلي:¹

- إن التحديث المستمر للمعلومات التي تتميز بها تكنولوجيا الويب رغم أهميتها إلا أنها قد تضيف خطراً اتجاه الثقة بتلك المعلومات التي يتم تحديثها، وقد توحى للمستخدم أن تلك المعلومات الحديثة يشملها تقرير محافظ الحسابات، وقد يعتمد عليها في اتخاذ قراراته في حين أنها عكس ذلك.

- التلاعب في تقرير محافظ الحسابات المرفق مع القوائم المالية المزورة إلكترونياً والذي قد يتعرض للتغيير غير المرغوب فيه سواء من طرف الشركة أو من أي طرف خارجي بدون ترك أي أثر على كيفية حدوث مثل ذلك التغيير.

- التلاعب في القوائم المالية من خلال قيام بعض الأطراف باختراق موقع الشركة محل التدقيق سواء من داخلها أو بعض القراصنة من خارجها وإجراء بعض التعديلات على معلومات القوائم المالية، الأمر الذي قد يؤثر على مصداقية تلك المعلومات ومن ثم التأثير على رأي محافظ الحسابات.

- إن تضمين الموقع الإلكتروني ملفات صوتية وفيديو وغيرها قد يوحي للمستخدم بأن تلك الملفات قد تدخل ضمن نطاق التقرير المالي، وبالتالي اعتقاده أن تلك الملفات يشملها تقرير محافظ الحسابات على خلاف الحقيقة، مما يؤدي في النهاية إلى تظليل مستخدمي القوائم المالية ويعتبر هذا التحدي الشائع بكثرة في الوقت الحالي.

- إمكانية إجراء مسح ضوئي Scanner لتوقيع محافظ الحسابات وتقريره المرفق بالقوائم المالية لشركة ما، وإرفاقه بالقوائم المالية لشركة أخرى لم يتم تدقيقه.

- قيام بعض الشركات بإعداد تقرير محافظ الحسابات وهمي متضمناً توقيع مزيف لمحافظ حسابات أو لشركة تدقيق حقيقية أو وهمية.

- نتيجة لعدم وجود حدود للمعلومات المالية المنشورة عبر شبكة الانترنت وخاصة استخدام الروابط التفاعلية، فقد يعتقد المستخدم خطأً أن كافة المعلومات المتاحة على الموقع على نفس الدرجة من الثقة والمصداقية، وخاصة إذا ما أرفق بتقرير محافظ الحسابات بتلك المعلومات مما تؤثر على توقعات المستخدمين وبالتالي على قراراتهم.

¹ - المليجي هشام حسن عواد ، تقييم جودة التقرير المالي الإلكتروني (دراسة اختيارية على القطاع المصرفي) ، مجلة كلية التجارة وإدارة الأعمال، العدد الثالث والرابع،

جامعة حلوان، مصر، 2002 ، ص: 89.

ثانيا: تحديات اختلاف ممارسة الإفصاح الالكتروني

لقد اختلفت وتنوعت ممارسات الإفصاح الالكتروني للتقارير المالية في العديد من الشركات على مستوى العالم، ومن ضمن تلك الممارسات وأثرها على مصداقية التقارير المالية فيما يلي:¹

✓ عرض معلومات اختيارية تخرج عن نطاق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بحيث أدركت معظم الشركات أهمية الاستفادة من شبكة الانترنت كوسيلة للنشر الالكتروني للمعلومات لذلك لم تعد تقتصر على المعلومات الواردة ضمن القوائم المالية، وإنما بدأت توفر معلومات إضافية غير مالية كانت تعد أساسا لخدمة المحللين الماليين مما جعلها متاحة لعدد كبير من المستخدمين إلا أن هذا الاتجاه المتزايد نحو توفير المعلومات بكم هائل قد يؤدي إلى تظليل المستخدمين وخصوصا أن عرض تلك المعلومات لا تتلاءم مع المبادئ المحاسبية زيادة على ذلك أن هذه المعلومات لا تخضع إلى التدقيق المستمر.

✓ الخروج عن قواعد الإفصاح العادل، كأن تقوم الشركات بحذف بعض من القوائم المالية أو الإيضاحات المتممة لها.

✓ افتقاد تقرير محافظ الحسابات لوجود أي أثر لتوقيعه، بحيث يمكن أن تقوم بعض الشركات بنشر تقرير محافظ الحسابات مرفقا مع القوائم المالية إلكترونيا دون وجود أي توقيع له، الأمر الذي يشكك في مصداقية ذلك التقرير لدى المستخدمين.

✓ الاستخدام الغير ملائم للمصطلحات المعبرة عن التقرير المالي، كأن يتم استخدام مصطلح التقرير السنوي أو التقرير المالي لتعبير عن محتوى الموقع الالكتروني، والذي يتضمن محتواه معلومات مالية أقل مما يتضمنه التقرير السنوي في صورته الورقية المطبوعة كما هو الحال عند الإفصاح عن ملخص لقائمة الدخل أو لقائمة المركز المالي.

✓ إساءة استخدام تقرير محافظ الحسابات المنشور في الموقع الالكتروني من قبل بعض الشركات من خلال قيامها بإرفاقه بالقوائم المالية بعد حذف بعض مكوناتها أو إرفاقه بملخص القوائم المالية، مما يوحي للمستخدم بأن هذه القوائم كاملة ومعدة طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهو ما يؤثر بشكل كبير على قرارات المستخدمين.

✓ تضمين الموقع الالكتروني معلومات تنبؤية مستقبلية، بحيث قد تلجأ بعض الشركات إلى تضمين تقاريرها المالية المنشورة على الموقع الالكتروني معلومات تنبؤية مستقبلية، والتي تبدو للمستخدم من أنها خضعت لتدقيق محافظ الحسابات على خلاف حقيقتها.

¹ - يونس زين ، أثر التجارة الالكترونية على المراجعة الداخلية في المصارف في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014 ، ص:184.

✓ نشر القوائم المالية بدون إرفاق تقرير محافظ الحسابات الأمر الذي قد يشير لدى المستخدم حالة من الشك حول مصداقية تلك القوائم خصوصاً إذا كان عدم إرفاق التقرير بشكل متعمد بهدف إخفاء معلومات مهمة يتضمنها التقرير مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي هذه القوائم.

وأخيراً، قد يمكن التغلب عن هذه التحديات التي تواجه الإفصاح الإلكتروني من خلال جملة من الإجراءات الوقائية، منها إصدار معايير وإرشادات وضوابط تحكم ممارسات الإفصاح الإلكتروني حيث مازال هذا النوع من الإفصاح اختياريًا على الشركات إلا في بعض الدول الذي أصبح يندرج تحت إطار الإفصاح الإلزامي، خاصة الشركات المسعرة في البورصة.

المطلب الرابع : المتطلبات اللازمة لتقليل مخاطر الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية

يوجد العديد من المتطلبات الضرورية لتقليل مخاطر الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية وسنحاول إيجاز أهم هذه المتطلبات فيما يلي:

أولاً: التأهيل العلمي للقائمين على عمل نظم المعلومات الإلكترونية.

بما أن إدارة البيانات وتبادل المعرفة قد أصبحت في عصر تقنية المعلومات مسألة هامة لدور المراجع (حيث ارتبط الحاسوب الشخصي بشبكة الانترنت ، وأصبحت وسائل الاتصال متوافرة ضمن عالم واحد الأمر الذي أدى إلى زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية مقاسة بقدرتها على جمع واستخدام المعلومات ، وأصبحت الوحدات الاقتصادية تواجه تحولات جديدة واسعة الانتشار ، ناجمة عن عمليات الحوسبة ، والمتمثلة في التجارة الإلكترونية ، والنقود الإلكترونية ، والشبكات الإلكترونية ، وتزايد عدد قنوات التوزيع) فقد أصبح من الضروري أن تعتمد معظم نظم المعلومات المحاسبية على تقنيات المعلومات عند إجراء ومعالجة عملياتها، وتسجيل قيودها المحاسبية ، وإصدار التقارير و الإبلاغ المالي ، نتيجة هذا التقدم الهائل في تقنيات المعلومات¹.

ونظراً لذلك فقد قامت هيئة الأمم المتحدة بعقد مؤتمر حول التجارة والتطوير حددت فيه بعض المتطلبات اللازمة لتأهيل المحاسبين وتزويدهم بالمهارات الأساسية التي يحتاجون إليها في موضوعات تقنية المعلومات وعلاقتها مع الموضوعات الأخرى ذات العلاقة والتي يمكن أن تساهم في تكوين المعرفة التقنية، وذلك من

¹ - نعيم دهمش وعفاف إسحق أبو زر، إدارة المعرفة بين تكنولوجيا المعلومات والتأهيل المحاسبي، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الرابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الزيتونة الأردنية، 26-28 أبريل 2004، ص: 12.

خلال التركيز على مجموعة من المتطلبات العلمية التي يجب الإلمام بها والتي يمكن أن تشمل التركيز على الآتي¹:

1. التعرف على مفهوم تقنية المعلومات، وما هو مجال عمل المتخصصين في تقنية المعلومات.
 2. معرفة ما هي نقاط الالتقاء بين عمل المحاسب والمجالات الوظيفية لتقنية المعلومات، وكيف تستطيع تقنيات المعلومات مساعدة المحاسبين في أداء أعمالهم.
 3. فهم كيفية العمل مع نظم المعلومات المتكاملة، وفهم دورهم في عمليات إتخاذ القرارات وتحديد علاقاتهم بالوحدة الاقتصادية.
 4. فهم كيفية إجراء الرقابة الداخلية في نظم معالجة البيانات.
 5. وصف وتطبيق الأدوات والتقنيات الرئيسية لتحليل النظم وتصميمها وتطويرها.
 6. القدرة على تقييم كفاءة أداء نظم المعلومات.
 7. وصف نظم الحماية المتعلقة بالمعلومات والتطبيقات وتحديد الكلف الخاصة بها.
 8. وصف التقنيات المتاحة التي تساعد في إدارة الوحدة الاقتصادية بشكل كفاء.
 9. مناقشة الإجراءات المتعلقة بصيانة النظم والتي تؤدي إلى أن تكون دقيقة وجاهزة.
 10. فهم أهمية التجارة الإلكترونية في بيئة الأعمال الحديثة، وكيفية عملها، وما هي تكاليفها، وأي التغيرات يمكن أن تحدثها في الوحدة الاقتصادية.
 11. فهم متطلبات التغيير الذي يحصل في تقنيات المعلومات (برامج، تجهيزات... وهكذا).
 12. التعرف على المعلومات الإدارية وخاصة تلك المرتبطة بالمعرفة المحاسبية.
- عليه يمكن القول أن على المحاسب في الوقت الحاضر ضرورة التزود بالمهارات العلمية والمعرفة التقنية اللازمة التي تؤهله لأداء دوره في بيئة الأعمال الحديثة والتي غالباً ما توصف بأنها "إلكترونية" نظراً للاستخدامات العديدة التي فرضتها تقنيات المعلومات في الوحدات الاقتصادية بصورة عامة وفي عمل نظم المعلومات المحاسبية بصورة خاصة.

ثانياً: التدريب المستمر والمتلائم مع تطورات تقنيات المعلومات الحديثة.

¹ - الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتطوير، جنيف . 29 أيلول . 1 تشرين الأول، المادة الرابعة من جدول الأعمال المؤقت 25.

إن ممارسة المحاسبة كمهنة ووظيفة تتطلب من المحاسب أن يكون قادراً على تشغيل نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية بكفاءة وفاعلية، وغالباً ما يتم إختيار المحاسبين للعمل في الوحدات الاقتصادية اعتماداً على تحصيلهم الدراسي وتأهيلهم الأكاديمي، إلا أن الواقع العملي غالباً ما يكون بعيداً عما حصل عليه المحاسب بصورة نظرية، وهناك أسباب لذلك تتعدد وتختلف من دولة لأخرى أو من وحدة إقتصادية لأخرى أو حتى من محاسب لآخر.

كما أن الصورة التقليدية للمحاسب كطاحونة أرقام لم تعد تلائم المهنة ، ووضع المحاسب خلف طاولة ليجمع أعمدة هائلة من الأرقام لكي تعرض على الآخرين من أجل إتخاذ القرارات، هي مسألة غير حيوية تهدر الجهد والوقت ناهيك عن الأخطاء التي يمكن أن تحدث ، فالحواشيب وغيرها من أنواع ووسائل التقنيات الحديثة قد حررت المحاسبين من المهام المملة للتجميع اليدوي للمعلومات المالية ، ومحاسب اليوم أصبح أكثر كفاءة وفاعلية ، يأخذ على عاتقه دور متخذ القرار والحكم الشخصي من خلال الخبرة والكفاءة التي إمتلكها في استغلال وقته للتحليل والتدبير المنطقي بشأن المعلومات المالية ، ويلعب دوراً نشطاً وفعالاً في إستراتيجية إتخاذ القرارات داخل الوحدة الاقتصادية ، وعليه فإن الكثير من الأمور التي تدرب عليها المحاسب المهني تقليدياً للقيام بها ، ويتوقع القيام بها داخل الوحدات الاقتصادية ، قد يصبح غير ضرورياً ، فالتقدم الصناعي الجديد أو نموذج الحصول على الثروة قد غير التفكير في الطريقة التي تدار بها الوحدات الاقتصادية ، وإتخاذ المفاهيم والطرق المحاسبية التقليدية من أجل خدمة هذا النموذج الجديد ، والخيارات المتاحة للمهنة هي إما أن تتكيف مع المتطلبات الجديدة ، أو تصبح بدون علاقة أو صلة أو غير ملائمة ، وبما يعني أن دور المحاسب في الوحدة الاقتصادية سيكون مختلفاً بشكل جوهري عما كان عليه الوضع في السابق¹.

عليه، فإن استخدام تقنيات المعلومات في عمل نظم المعلومات المحاسبية سوف يفرض على القائمين على عمل نظم المعلومات المحاسبية . وخاصة المحاسبين . ضرورة تزودهم بالمهارات الفنية والعملية الخاصة بتقنيات المعلومات الحديثة والمتطورة من حيث:

1- التعرف على وسائل تقنيات المعلومات وأنواعها، وما يمكن الاستفادة منه في عمل نظم المعلومات المحاسبية.

¹ - نعيم دهمش وعفاف إسحق أبو زر، مرجع سابق ، ص:10.

- 2- التعرف على كيفية استخدام تقنيات المعلومات وتشغيلها وإمكانية صيانتها.
 - 3- البحث في مجالات التطوير التي يمكن من خلالها المساهمة في تطوير نظم المعلومات الحاسوبية باستخدام تقنيات المعلومات الحديثة.
 - 4- التعرف على مجالات التأثير التي تحدثها عملية استخدام تقنيات المعلومات على نظم المعلومات الحاسوبية ، فإن التزود بالمهارات الفنية اللازمة لتشغيل نظم المعلومات الحاسوبية التي تعتمد على استخدام تقنيات المعلومات سوف يتطلب أن يتمتع الحاسبون بالإدراك والفهم اللازم لعملهم في ظل استخدام هذه التقنيات وتأثيراتها المستجدة على العمل الحاسبي.
- وبما أن مهنة المحاسبة تخضع لتحول جذري بسبب سيطرة التطبيقات التقنية ، وظهور المعرفة المنظمة ، فإنه يفترض أن أساليب الإدراك للمحاسبين والذين يمكنهم ربط الكفاءة التقنية المتقدمة بشكل ناجح مع الأدوار التي تعودوا عليها ، سوف تختلف عن تلك التي تنسب للمحاسب التقليدي ، ومع التغيرات التي حوت وظيفة المحاسبة كنتيجة لكل من التركيز على إيجاد المعرفة والتقدم التقني ، فإن الحدس بأن الأسلوب الإدراكي للمحاسب الذي يناسب دوره في هذا الهيكل التنظيمي الجديد ، قد يكون مختلفاً وبمفهوم أدوات قياس نماذج الإدراك سوف يتصف المحاسب الناجح على أنه مدركاً بالحدس وواعياً ومبتكراً ومبدعاً وتجريدياً ومبتدعاً وواسع التفكير ، وعليه فإن محاسبي اليوم والمستقبل سوف يتوقع منهم أن يكون لديهم البراعة والكفاءة في معرفة المفاهيم والتطبيقات التقنية المختلفة ، مثل نظم التدقيق ، وتخطيط موارد المشروع ، والتجارة الالكترونية ، والمواضيع المتعلقة بالأمان للإنترنت ، وتبادل البيانات الإلكترونية وغيرها ، ففي الماضي لم تكن هذه المجالات ضمن ما يتوقع أن يقوم المحاسب بعمله أو أن يكون ملماً به ، فمن الناحية التقليدية تقع مهام وأعمال المحاسب بشكل أكبر في مجال التجميع والتحليل والشهادة على المعلومات المالية الناجمة عن نظم المعلومات الحاسوبية اليدوية او المؤتمتة¹.

ثالثاً: وجود نظام كفء وفعال للرقابة الداخلية.

¹ - نعيم دهمش وعفاف إسحق أبو زر، مرجع سابق، ص:11.

هناك أهمية متزايدة لنظام الرقابة الداخلية في ظل إستخدام تقنيات المعلومات من حيث:

1. إن ضمن الأهداف التي يسعى نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيقها هو حماية موجودات الوحدة الاقتصادية وممتلكاتها من أي إختلاس أو ضياع أو سرقة أو سوء إستعمال من خلال أسلوب الضبط الداخلي، وبما أن أمن المعلومات (أمن نظام المعلومات) يتعلق أيضاً في ضرورة توفير الحماية للمكونات المادية للنظام الذي يقوم بإنتاج هذه المعلومات، فإن المسؤولية تقع على عاتق نظام الرقابة الداخلية في سبيل تحقيق ذلك.
2. يقع على عاتق المدققين الداخليين ضرورة القيام بالتقييم الدوري لتطبيقات أمن المعلومات في الوحدة الاقتصادية، كما يجب أن يقترحوا. كلما كان ذلك ممكناً. كيفية تعزيز أو تنفيذ أساليب رقابة جديدة أو أساليب لحماية المعلومات¹.
3. إن عدم وجود نظام للرقابة الداخلية سوف يؤدي إلى إحداث العديد من الأضرار المادية والتشغيلية والقانونية التي تتعلق بالأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية (الحريق، الفيضانات، الهزات الأرضية... وغيرها) أو نتيجة إرتكاب الأخطاء الإجرائية أثناء عمليات التشغيل للبيانات والمعلومات وبما يمكن أن يسبب في شطب المهم منها أو فقدانه إضافة إلى إمكانية سرقة محتويات النظام من المعلومات دون أن يكون هناك أي مسؤولية قانونية يمكن أن تحدد على القائم بها²، وبما يعني أن وجود نظام للرقابة الداخلية يعتبر أمراً ضرورياً ومحتماً من خلال قدرته على تقليل هذه الأخطار (أو القضاء عليها) وبما يؤدي إلى المساهمة في تحقيق الهدف العام للوحدة الاقتصادية التي يعمل في نطاقها .
- ولكي يؤدي نظام الرقابة الداخلية دوره في تحقيق أمن المعلومات المحاسبية في ظل إستخدام تقنيات المعلومات فإن الأمر يتطلب ضرورة سعيه لتحقيق الهدفين الآتيين³:

1. تحقيق أمن المعلومات من خلال توفير الأساليب اللازمة للمحافظة على البيانات والمعلومات التي يتم التعامل بها من قبل نظم المعلومات في الوحدة الاقتصادية المعنية، ابتداءً من كيفية جمع البيانات وتخزينها وتحديثها واسترجاعها، مروراً بالعمليات التشغيلية التي يمكن أن تجرى عليها، وصولاً إلى إنتاج المعلومات منها وطرق توصيلها إلى الجهات المعنية (سواء داخل أو خارج الوحدة الاقتصادية)، وبما يعني توفير وسائل الأمن اللازمة لمسار عملية إنتاج المعلومات في الوحدة الاقتصادية.
2. تحقيق أمن نظام المعلومات من خلال توفير الأساليب اللازمة للمحافظة على المكونات المادية التي يتكون منها نظام المعلومات المسؤول عن إنتاج المعلومات في الوحدة الاقتصادية المعنية، والتي يمكن أن

¹ -أمين السيد أحمد لطفي، مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص:33.

² - محمد عبد حسين الطائي، نظام المعلومات الإدارية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 2000، ص:228.

³ - يونس زين و عيسى زين، مرجع سابق، ص:14.

تشمل كافة الموجودات من: حواسيب (بكافة ملحقاتها)، برمجيات، أجهزة مساعدة، أدوات إحتياطية وغيرها.

ولتحقيق الهدفين أعلاه يتطلب من نظام الرقابة الداخلية ضرورة توفير مجموعة من الأساليب تتعلق بكل من: أمن الأفراد، أمن الأجهزة والمعدات، أمن البرمجيات، أمن نظم الاتصالات. وبذلك فإن الأمر يتطلب من نظام الرقابة الداخلية ضرورة توفير كافة الإجراءات التي يتطلب القيام بها لتحقيق أمن المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية هي في معظمها عبارة عن إجراءات تتعلق بتوفير الحماية المادية للوسائل المستخدمة في تقنية المعلومات وكذلك إجراءات فنية تتعلق بتوفير الحماية المطلوبة لكيفية تداول البيانات والمعلومات في داخل الوحدة الاقتصادية وخارجها.

من خلال تطرقنا لهذا الفصل تبين لنا مدى أهمية الإفصاح الالكتروني للقوائم المالية وتطوره السريع باعتباره وسيلة فعالة لإيصال المعلومات المحاسبية بأسلوب ملائم فقد أصبح مستخدمي القوائم المالية يطالبون بالمزيد لما يرونه من ضرورة لإضفاء الشفافية على القوائم المالية وذلك بهدف أن تكون البيانات المحاسبية صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية التي تظهرها وهذا باستغلال التكنولوجيا الحديثة في ذلك , فقد سمحت لنا الدراسة التعرف على الإفصاح من الجانبين التقليدي و الالكتروني التعرف على أهم المزايا والعيوب الملازمة له وكذلك معرفة متطلبات المخاطر المحيطة به وتحدياته على تدقيق القوائم المالية .

وبما أن الجزائر ليست في معزل عن التطورات العالمية مع تطبيقها للنظام المحاسبي المالي وسعيها للاندماج في الاقتصاد العالمي لذا سوف نتطرق في الفصل الثاني في الدراسة الميدانية لموضوع متطلبات الإفصاح الالكتروني للقوائم المالية في الجزائر .

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيسياً في أي دراسة إذ يتم من خلالها إنجاز الجانب التطبيقي لأي دراسة ومن خلالها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي، وذلك للتوصل إلى نتائج تحقق الأهداف المنشودة.

ولتدارك أي نقص قد يلحق بموضوعية البحث عند عرض نتائجه وبناء توصياته، ارتأينا إلى جمع البيانات الأولية باستخدام الاستبيان صمم خصيصاً لهذا الغرض.

وبعد أن تناولنا في الفصل الأول أهم الأسس النظرية لمتطلبات الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية في الجزائر ، سنتطرق في هذا الفصل للجانب التطبيقي لها.

وعلى هذا الأساس سنحاول من خلال هذا الفصل الإجابة على الفرضيات المتعلقة بالجانب التطبيقي للدراسة من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : عرض الاستبيان المعتمد في الدراسة الميدانية .

المبحث الثاني : معالجة بيانات الاستبيان وتحليل النتائج .

المبحث الأول: عرض الاستبيان المعتمد في الدراسة الميدانية

للإلمام بموضوع البحث من الجانب الميداني تم الاعتماد بشكل أساسي على استمارة الاستبيان، التي تعد من أكثر الأدوات ملائمة لإجراء مثل هذه الدراسات، نظرا لتوافقها مع أهداف وموضوع الدراسة المتمثل في متطلبات الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية في الجزائر، ومن أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع ارتأينا الاتصال بكل الأطراف ذات العلاقة بالمحاسبة و المراجعة سواء أكاديميين أو مهنيين، بهدف التنوع في أفراد عينة الدراسة، وقد تم الاتصال بالاعتماد على استمارة الاستبيان مدعومة بأسلوب المقابلات الشخصية، الذي أصبح الخيار الملائم لقياس درجة تطابق وجهات نظر مجتمع الدراسة.

سنطرق في هذا الصدد إلى عرض مفصل عن تصميم استمارة الاستبيان وطرق توزيعه بجانبه العادي عن طريق تسليمها باليد مباشرة، و الإلكتروني عن طريق إرسالها عبر البريد الإلكتروني من خلال استخدام نماذج Google، على أن تكون جميع الأسئلة المطروحة متسقة ومتفقة مع إشكالية الدراسة، خاصة وأن الاستبيان يعتبر قاعدة الدراسة الإحصائية من خلال التعرض للظروف التي تمت فيها صياغة وإعداد الأسئلة التي يتضمنها الاستبيان، بعد ذلك تم مراجعة وتحكيم الاستبيان واختباره بإضافة بعض التوضيحات والملاحظات من طرف لجنة التحكيم المعتمدة من طرف الطلبة، ونتائج الاختبار الأولي الذي مكنا من تدارك بعض النقائص، إلى أن تمت صياغة الاستبيان بشكله نهائي.

و قمنا باختبار الاستبيان على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، وهذا من أجل التأكد من صحة ووضوح عبارات الأسئلة المطروحة وتسلسلها بشكل منطقي، كذلك مدى شمولها للعناصر المراد دراستها وتم تعديل بعض بنود الاستبيان وما يتلاءم مع المجتمع المدروس.

المطلب الأول: مراحل إعداد الاستبيان

مرت عملية إعداد استمارة الاستبيان بالمراحل التالية:

أولا: عملية بناء الاستمارة

بالنسبة للاستبيان العادي تم عرض استمارة الاستبيان على ورقة عادية (A4) أعدت باللغة العربية، أما بالنسبة للاستبيان الإلكتروني لقد تم تحميله باستخدام نماذج Google¹.

¹ - رابط الاستبيان الإلكتروني: https://docs.google.com/forms/d/17BgQCuxxJGqMwfErCR_ye82TskF7L_y-tenq2O7Ng4/edit

بعد ذلك قمنا باستشارة مجموعة من الأساتذة المختصين في مجال المحاسبة المراجعة والإحصاء لتحكيم الاستبيان ، بهدف إعطاء صورة واضحة لحتوى هذا الاستبيان والتأكد من سلامة صياغته، خاصة من حيث:

✓ الدقة في الأسئلة.

✓ مدى شمولية الاستمارة.

✓ توزيع خيارات الإجابة لضمان ملائمتها لعملية المعالجة الإحصائية.

ثانيا: توزيع و استرجاع استمارة الاستبيان

بالنسبة للاستبيان العادي قمنا بتوزيع واسترجاع استمارة الاستبيان اعتمادا على عدة قنوات، منها الاتصال المباشر بأفراد العينة، أو الاستعانة ببعض الزملاء من مختلف مناطق الوطن .

أما بالنسبة للاستبيان الالكتروني فاعتمدنا في توزيع الاستبيان على توجيه رسائل الكترونية لأفراد العينة عن طريق البريد الالكتروني E-mail وعبر شبكات التواصل الاجتماعي خاصة فيسبوك "facebook" من خلال إرسالهم رابط نماذج Google ، تتضمن رسالة الدعوة للمشاركة في الاستبيان مع إرفاقه معها.

كما أنه واجهتنا بعض المشاكل والصعوبات خلال عملية جمع واسترجاع الاستبيانات الموزعة والتي يمكن تلخيصها في مايلي :

✓ التجاوب السلبي لبعض أفراد العينة برفضهم استلام الاستبيان إطلاقا .

✓ وجود بعض أفراد العينة الذين أجابوا فقط على بعض الأسئلة وليس كلها

✓ تماطل بعض أفراد العينة في الإجابة على الاستبيان رغم الإلحاح والتساؤل المستمر عن مصير الاستبيان الموجه لهم .

ثالثا: عملية معالجة الاستبيان

تضمنت هذه العملية فرز وتحليل الإجابات التي تضمنتها استمارة الاستبيان العادي والالكتروني بعد طبعه على الورق ، وتم تجميعه تمهيدا لبناء قاعدة للاستبيان التي تتضمن المعطيات المستخلصة من هذه الاستمارات.

ولمعالجة بيانات الاستبيان تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS إصدار 21 ، وتم استخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية، وذلك لأن مقياس ليكارت هو مقياس ترتيبي وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية الآتية:

✓ اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.

✓ النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف عينات الدراسة وآراءهم حول فقرات الاستبيان.

✓ اختبار التوزيع الطبيعي اختبار كولمغوروف سمرنوف (One-Sample Kolmogorov- Smirnov)

✓ اختبار (one simple t test) لاختبار الفرضيات وتعميم نتائج الدراسة على مجتمع الدراسة.

المطلب الثاني: هيكل الاستبيان

تضمنت استمارة الاستبيان (23) ثلاثة وعشرون سؤالاً، قسمت وفق أهداف الدراسة، معتمدين في ذلك على أسلوب الأسئلة المغلقة التي تحمل إجابات محددة، حتى يتمكن من تحديد آراء أفراد العينة حول أهم المواضيع التي تناولها الاستبيان بشكل دقيق وواضح ، مما يسهل علينا ترميز وتنميط كافة الإجابات. أما عن أقسام استمارة الاستبيان فقد تشكلت من الأجزاء التالية:

الجزء الأول: يضم تعريف للمجيب بموضوع الدراسة والهدف منها بشكل مختصر.

الجزء الثاني: يضم كافة المعلومات أو البيانات العامة والمتعلقة بأفراد العينة وتتكون من 6 أسئلة.

الجزء الثالث: ويضم 23 سؤال ، والتي تهتم بموضوع الدراسة وقد قسمت إلى ثلاثة محاور بناءً على فرضيات الدراسة وقد قسمت المحاور كما يلي:

المحور الأول: وفيه 7 أسئلة ، وتتناول الأسس المعرفية للإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية .

المحور الثاني: وفيه 6 أسئلة ، وتتناول الإفصاح الإلكتروني و متطلبات البيئة الجزائرية .

المحور الثالث: وفيه 10 أسئلة ، وتتناول أسس نجاح الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية في الجزائر.

المطلب الثالث: مجتمع الدراسة وحدودها

من أجل تحديد مجتمع الدراسة اعتمد كحد أدنى أن يكون الشخص المستجوب حاصل على شهادة جامعية في العلوم الاقتصادية أو علوم التسيير أو شهادة أخرى مهنية في أحد مجالات الدراسة المحاسبة أو المراجعة، لقبول المشاركة ضمن عينة الدراسة، ويتكون مجتمع الدراسة من الأكاديميين بالإضافة للمهنيين ذوي العلاقة بموضوع الدراسة.

أولاً: إطار مجتمع الدراسة:

يمكن تقسيم عينة الدراسة إلى فئتين رئيسيتين، وهما:

الفئة الأولى: الأكاديميين "أساتذة الجامعة" المتخصصين في المحاسبة و المراجعة بصفة عامة.

الفئة الثانية: المهنيين الممارسين للمراجعة و المحاسبة بالواقع سواء محافظي الحسابات أو المسيري الماليين للشركات .

ثانيا: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

1. **الحدود المكانية:** هو الإطار المكاني للعديد من ولايات الوطن وذلك لتكون الدراسة أشمل وأدق، نذكر بعض منها (الوادي، بسكرة، ورقلة، الجزائر، بومرداس، البليدة... إلخ).
2. **الحدود الزمنية:** هي السنة التي تم خلالها توزيع الاستمارات واستلامها ومعالجة البيانات التي تم الحصول عليها، وهي سنة 2017 كانت المدة حوالي ثلاثة أشهر بداية من 01 فيفري 2017.
3. **الحدود البشرية:** تستند في هذه الدراسة لآراء وإجابات الأكاديميين أو المهنيين الذين تربطهم علاقة بمجال المراجعة و المحاسبة.
4. **الحدود الموضوعية:** اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع والمخاور المرتبطة أساساً بموضوع متطلبات الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية في الجزائر .

ثالثا: عينة الدراسة

نظرا لتعقيدات الموضوع وجدنا صعوبة كبيرة في تحديد مجتمع الدراسة بدقة متناهية ومنه استحالة ضبط حجم العينة وفقا للنماذج الإحصائية المعروفة، تم تحديد عينة عشوائية قوامها 95 فرد من مختلف الفئات المشكلة للمجتمع محل الدراسة، حيث قمنا بتوزيع الاستبيان وفق طرق التسليم المشار إليها سلفا. والجدول الآتي يوضح الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان:

الجدول رقم (02- 01) : طرق توزيع استمارة الاستبيان

طريقة تسليم الاستبيان	التسليم العادي	التسليم الإلكتروني	المجموع
إجمالي الاستمارات الموزعة	25	70	95
الاستمارات المسترجعة	21	34	55
الاستمارات الملغاة	6	9	15
مجموع الاستمارات الصالحة للدراسة	15	25	40

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على استمارات الاستبيان.

يتبين من خلال الجدول السابق أن مجموع الاستمارات الصالحة للدراسة بلغت 40 استمارة لتمثل عينة الدراسة أي ما يقارب 42.12% من مجموع الاستمارات الموزعة ، وهذا بعد عملية الفرز والتنظيم ، وتم استبعاد حوالي 15 استمارة نظرا لعدم استكمالها أو تضارب في الإجابات.

وتبين كذلك أن نسبة استرجاع استمارات الاستبيان عن طريق التسليم العادي بلغت حوالي 84% والتسليم الإلكتروني 48.57%، مما يدل على أن التسليم العادي للاستمارات لأفراد العينة المستهدفة في الدراسة أكثر فاعلية من التسليم الإلكتروني.

نسبة الاستبيانات التي سيتم إخضاعها للدراسة تمثل ما يقارب 42.12% من مجموع الاستبيانات الموزعة منها حوالي 41.66% تم استلامها إلكترونياً، أما الباقي فقد تم استرجاعها يدوياً.

جودة البيانات المسترجعة عن طريق الأسلوب العادي أقل من تلك التي تم استرجاعها إلكترونياً فقد بلغت نسبة الاستمارات العادية الملغاة تقريباً 7% من مجموع الاستمارات المسترجعة يدوياً في حين أنها بلغت حوالي 10% من جانب أسلوب الاسترجاع الإلكتروني.

أما عن مصدر البيانات التي سوف يتم إخضاعها للدراسة وفقاً للحدود البشرية السالف ذكرها فقد كانت وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (02-02) : توزيع العينة على مجتمع الدراسة

النسبة	عدد الاستبيانات	مصدر الاستبيان
50%	20	أستاذ جامعي
32.5%	13	محافظ حسابات
17.5%	7	مسير مالي
100%	40	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على أجوبة الاستبيان .

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنه توجد أغلبية في تشكيلة العينة المتمثلة في الأكاديميين المهتمين بمجال الدراسة وهم فئة الأساتذة الجامعيين وذلك بنسبة 50%، أما الباقية فهي ممثلة في محافظي الحسابات بنسبة 32.5% و مسيري المؤسسات بنسبة 17.5% من حجم العينة المدروسة، وهذا راجع لعدة أسباب لعل أهمها عدم استيعابهم فقرات الاستبيان وكذلك عدم درايتهم بأساليب الإفصاح الإلكتروني .

المطلب الرابع: اختبارات صلاحية الاستبيان

في هذا الصدد قمنا بعرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من أساتذة متخصصين في مجال المحاسبة و التدقيق و الإحصاء، وقد استجبنا لآراء المحكمين، وقمنا بإجراء التعديلات في ضوء المقترحات المقدمة وبذلك أصبح الاستبيان في شكله النهائي كما هو موضح في الملحق رقم (01)، كما قمنا بتحليل إحصائي للاستبيان للتأكد من صدقه .

تم حساب درجة الثبات و الصدق بين فقرات أسئلة المحاور في الاستبيان عن طريق استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach- Alpha) وذلك من أجل التأكد من دقة الاستبيان وقدرته على إعطاء نفس النتائج إذا تم تكرار القياس على نفس الأشخاص عدة مرات في نفس الظروف.

مقياس ألفا كرونباخ (Cronbach- Alpha) الذي يُحدّد مدى ثبات الظاهرة المدروسة وفقاً لما يلي:

✓ يُعدّ ثبات الظاهرة المدروسة ضعيفاً إذا كانت النتيجة أقل من 60%.

✓ يُعدّ ثبات الظاهرة المدروسة مقبولاً إذا كانت النتيجة محصورة بين 60% و 70%.

✓ يُعدّ ثبات الظاهرة المدروسة جيداً إذا كانت النتيجة محصورة بين 70% و 80%.

✓ يُعدّ ثبات الظاهرة المدروسة ممتازاً إذا كانت النتيجة أكبر من 80%.

وكانت نتائج الاختبار الثبات وفقاً للجدول التالي:

الجدول رقم (02- 03) : معاملات الثبات وفقاً لطريقة ألفا- كرونباخ

البيان	عدد الفقرات	قيمة معامل ألفا
المحور الأول	07	0.634
المحور الثاني	06	0.531
المحور الثالث	10	0.755
مجموع فقرات الاستبيان	23	0.795

المصدر: من إعداد الطلبة بناءً على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من الجدول أعلاه أنه تم حساب كل فقرات الاستبيان، وتبين النتيجة إلى أن قيم معامل ألفا لفقرات الاستبيان المعتمدة في البحث كان معامل الثبات يساوي 0.795 ، وهو معامل جيد يبرهن على صلاحية الاستبيان، أي كلما كانت قيمة ألفا قريبة من الواحد دلت على وجود ثبات عالي، وبالتالي يمكن القول بأن فقرات الاستبيان المستخدمة تتميز بالثبات.

ومما سبق ذكره وبعد التأكد من صدق وثبات فقرات الاستبيان، يصبح صالح للتطبيق على عينة الدراسة.

المبحث الثاني: معالجة بيانات الاستبيان وتحليل النتائج

سنقوم في هذا الصدد بمعالجة كل الأجزاء المتضمنة للاستبيان وتحليلها واستخلاص النتائج منها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار رقم 21.

وسوف يستخدم في تحليل المعلومات المجمعة ميدانياً مقياس ليكارت الخماسي الذي يعمل على أساس المعايير المبينة في الجدول الموالي، ومنه تكون الفترة المعبرة عن كل إجابة وفقاً للعلاقة التالية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{المدى العام}}{\text{عدد الفئات}}$$

وبالتالي يصبح طول الفئة كالتالي: $(1-5) \div 5 = 0.8$ ، وتكون مجالات المتوسطات المرجحة المقابلة لكل إجابة وفقاً يلي:

الجدول رقم (02-04) : تقسيم درجات الموافقة على فقرات الاستبيان

المتوسط المرجح	مستوى التبرني	الترميز في برنامج SPSS
من 1.00 إلى 1.79	غير موافق بشدة	1
من 1.80 إلى 2.59	غير موافق	2
من 2.60 إلى 3.39	محايد	3
من 3.40 إلى 4.19	موافق	4
من 4.20 إلى 5.00	موافق بشدة	5

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على برنامج spss.

نلاحظ هنا أن طول الفئة المستخدمة هنا هي $(4/5)$ أي حوالي 0.80 وقد حسبنا طول الفترة على أساس الأرقام 1 و 2 و 3 و 4 و 5 وقد حصرت فيما بينها 4 مسافات .

أما طريقة ترميز البيانات في البرنامج الإحصائي SPSS فتتم وفق الجدول التالي :

الجدول رقم (02-05) : طريقة ترميز البيانات في برنامج SPSS

البيانات في الاستبيان	أسئلة البيانات العامة	أسئلة المحور الأول	أسئلة المحور الثاني	أسئلة المحور الثالث
الترميز في برنامج SPSS	Var7	Var8	Var9	var10

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على برنامج spss.

المطلب الأول: تحليل الخصائص الديموغرافية للعينة المدروسة

سنقوم باستعراض نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات أفراد عينة الدراسة كما يلي:

أولاً: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

يمكن تمثيل الجنس لعينة الدراسة في الجدول التالي :

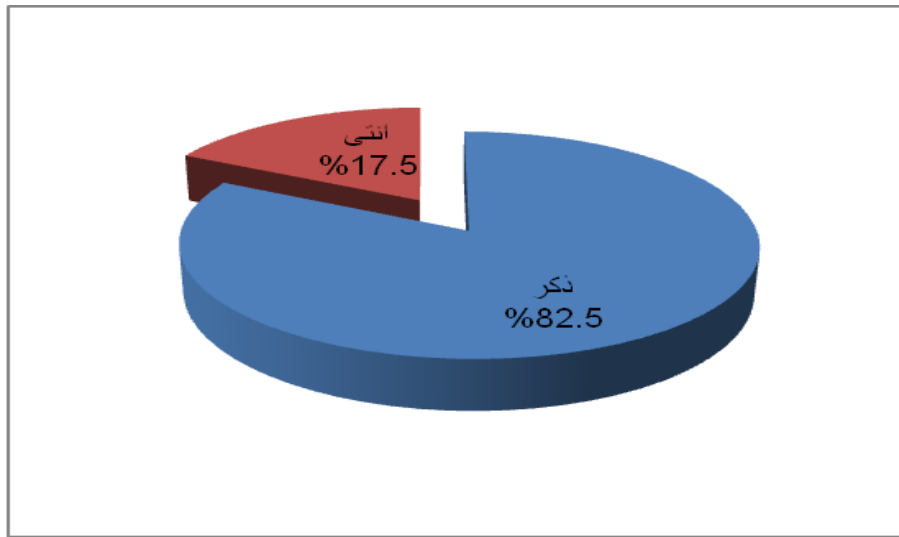
الجدول رقم (02-06) : توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	ذكر (1)	أنثى (2)	المجموع
التكرارات	33	07	40
النسبة %	%82.5	%17.5	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج spss.

كما يمكن تمثيل البيانات كما هي موضحة في الشكل الموالي :

الشكل رقم (02- 01) : تمثيل عينة الدراسة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج spss.

يتضح من خلال الشكل أن أغلب أفراد عينة الدراسة من فئة الذكور بنسبة 82.5%، وهذا راجع إلى هيمنة هذه الفئة على مجال الحياة العملية للمهنة، وعلى مستوى المجال الأكاديمي أيضاً، في حين بلغت نسبة المشاركة من جانب الإناث حوالي 17.5%.

ثانياً: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

يمكن تمثيل المؤهل العلمي لعينة الدراسة في الجدول التالي :

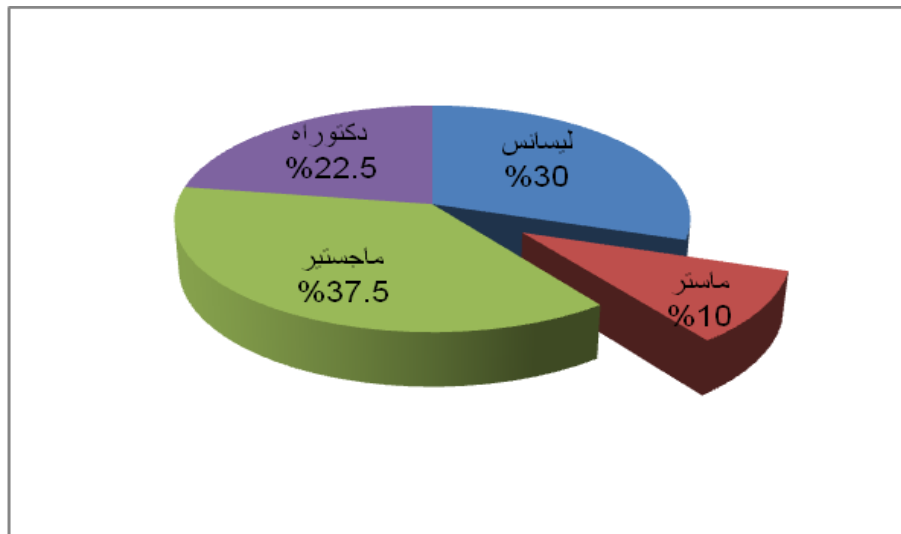
الجدول رقم (02- 07) : توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	ليسانس(1)	ماستر (2)	ماجستير (3)	دكتوراه (4)	المجموع
التكرار	12	4	15	9	40
النسبة %	30%	10%	32.5%	22.5%	100%

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج spss.

كما يمكن تمثيل البيانات كما هي موضحة في الشكل الموالي :

الشكل رقم (02-02) : تمثيل عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج spss.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معظم أفراد العينة الخاضعة للدراسة يمتلكون قدرات معرفية تمكنهم من الفهم الصحيح والسليم للاستبيان، مما يعزز من موثوقية الاعتماد عليه في التحليل، أي ما يعادل 37.50% من حاملي شهادة الماجستير وما نسبته 22.50% دكتوراه، أما بالنسبة لحاملي شهادة ليسانس ما يقارب 30% وبالنسبة لحاملي شهادة الماستر فنسبتهم 10%.

ثالثاً: توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

يمكن تمثيل التخصص العلمي لعينة الدراسة في الجدول التالي :

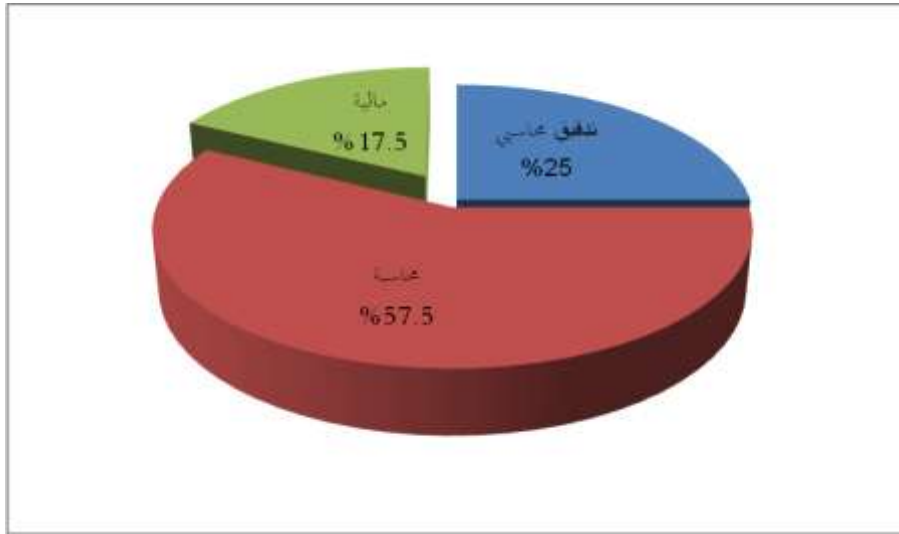
الجدول رقم (08-02) : توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

المهنة	تدقيق محاسبي (1)	محاسبة (2)	مالية (3)	المجموع
التكرار	10	23	7	40
النسبة %	25%	57.5%	17.5%	100%

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج spss.

كما يمكن تمثيل البيانات كما هي موضحة في الشكل الموالي

الشكل رقم (02- 03) : تمثيل عينة الدراسة حسب التخصص العلمي



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج spss.

يتضح من خلال الشكل أن أغلب أفراد عينة الدراسة يمتلكون شهادات في تخصصي المحاسبة والتدقيق بنسبة إجمالية تفوق 82 % ، وبالتالي يمكننا الاطمئنان على البيانات المتحصل عنها وذلك باعتبارها في التخصص المطلوب .

رابعاً: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

يمكن تمثيل الوظيفة لعينة الدراسة في الجدول التالي :

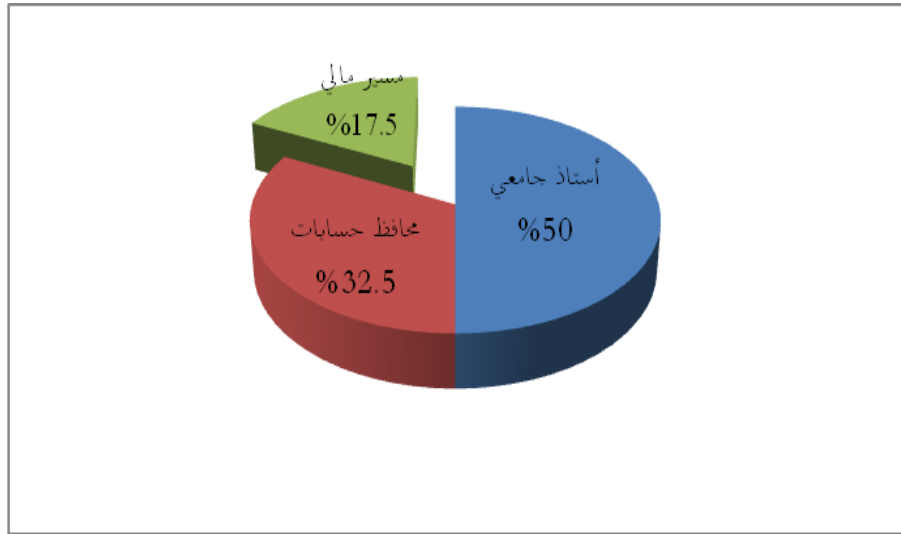
الجدول رقم (02- 09) : توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

المهنة	أستاذ جامعي (1)	محافظ حسابات (2)	مسير مالي (3)	المجموع
التكرار	20	13	7	40
النسبة %	50%	32.5%	17.5%	100%

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج spss.

كما يمكن تمثيل البيانات كما هي موضحة في الشكل الموالي :

الشكل رقم (02-04) : تمثيل عينة الدراسة حسب الوظيفة



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن الفئة المهيمنة على أفراد العينة تتمثل في الأكاديميين أصحاب الاختصاص، وقد بلغت نسبتهم نصف العينة تليها الفئة الأخرى المتمثلة في محافظي الحسابات بما نسبته 32.50% وهذا له تأثير إيجابي من ناحية الإجابة على الإشكالية المطروحة .

خامسا: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

يمكن تمثيل الخبرة المهنية لعينة الدراسة في الجدول التالي :

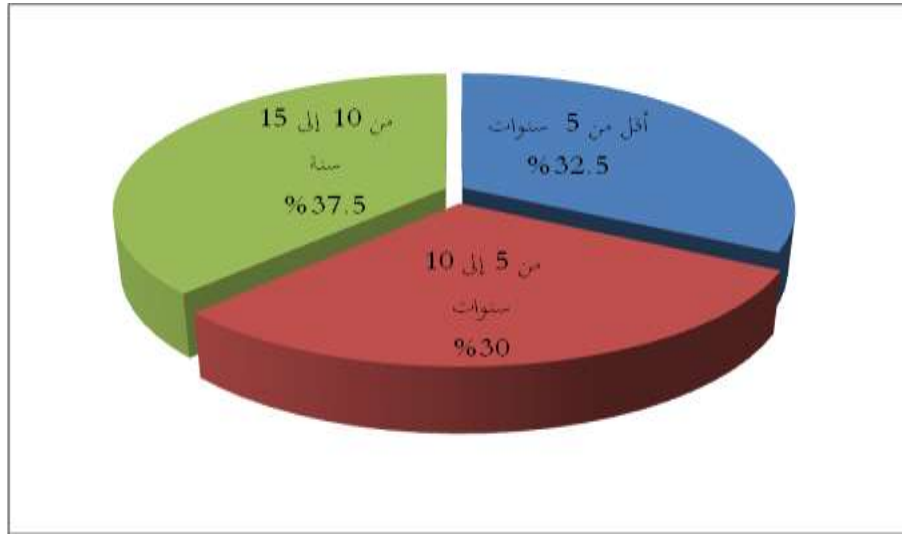
الجدول رقم (02-10) : توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

الخبرة	أقل من 5 سنوات (1)	من 5 إلى 10 سنوات (2)	من 10 إلى 15 سنة (3)	المجموع
التكرار	13	12	15	40
النسبة %	32.5 %	30 %	37.5 %	100 %

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج SPSS.

كما يمكن تمثيل البيانات كما هي موضحة في الشكل الموالي :

الشكل رقم (02-05) : تمثيل عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ أن معظم أفراد العينة المدروسة يمتلكون خبرة خمسة سنوات فما فوق مما يعطينا مؤشرا ايجابيا بالاعتماد بدرجة كبيرة على إجابات الاستبيان، حيث بلغت تقريبا 67.50% من مجموع العينة، وما يعادل 32.50% من المستجوبين يمتلكون خبرة أقل من خمسة سنوات.

سادسا: توزيع أفراد العينة حسب درجة الإطلاع على أساليب الإفصاح الإلكتروني

يمكن تمثيل درجة الإطلاع على أساليب الإفصاح الإلكتروني لعينة الدراسة في الجدول التالي :

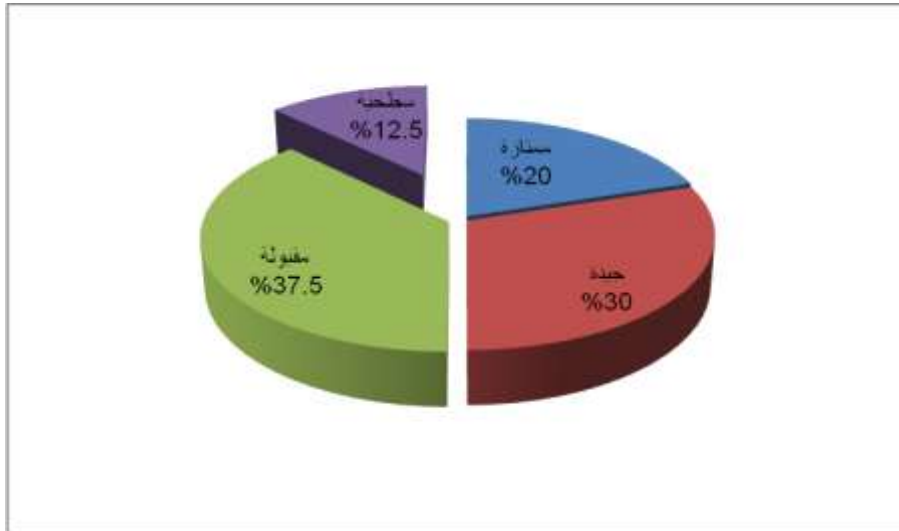
الجدول رقم (02-11) : توزيع أفراد العينة حسب درجة الإطلاع على أساليب الإفصاح الإلكتروني

المؤهل العلمي	ممتازة (1)	جيدة (2)	مقبولة (3)	سطحية (4)	المجموع
التكرار	8	12	15	5	40
النسبة %	20%	30%	37.5%	12.5%	100%

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج spss.

كما يمكن تمثيل البيانات كما هي موضحة في الشكل الموالي :

الشكل رقم (02-06) : تمثيل عينة الدراسة حسب درجة الإطلاع على أساليب الإفصاح الإلكتروني



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج spss.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معظم أفراد العينة الخاضعة للدراسة لديهم اطلاع ومعرفة عن الإفصاح الإلكتروني تمكنهم من الفهم الصحيح والسليم للاستبيان وبالتالي زيادة مصداقية النتائج المتحصل عليها.

وما يمكن استنتاجه من خلال تحليل المتغيرات الديموغرافية لأفراد العينة أن لها أثر كبير على الإجابة على الاستبيان خاصة من خلال عدد سنوات الخبرة المهنية، وكذلك المؤهلات العلمية، مما تعطي انطباع إيجابي على الإجابات المتحصل عليها، ومنها:

✓ ارتفاع المستوى العلمي لمعظم أفراد العينة حيث قاربت النسبة بين حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه تقريبا 60% من أفراد العينة، مما يعطي انطباعا إيجابيا على العينة المختارة بوجود الكفاءة والمستوى العلمي المتميز الذي تتمتع به هذه العينة.

✓ الغالبية العظمى من أفراد العينة من الأساتذة الجامعيين ذو اختصاص أو مهنيين في أحد مجالات المحاسبة أو مسيري شركات , مما يعطينا نتائج مميزة وتعبير عن وجهة النظر الأكاديمية ووجهة نظر المهنيين أيضا.

✓ معظم أفراد العينة يتمتعون بخبرة لا تقل عن 5 سنوات، مما يدل على وجود خبرات كافية لفهم الإشكال المطروح وتقديم اقتراحات بشأنه.

✓ معظم أفراد العينة لديهم اطلاع على أساليب الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية مما يساهم في موضوعية الإجابة على فقرات الاستبيان.

المطلب الثاني: معالجة وتحليل فقرات الاستبيان

سنقوم بتحليل فقرات الاستبيان من خلال التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل محور من محاور الاستبيان .

أولاً: المحور الأول والمتعلق بالأسس المعرفية للإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية

ويتكون هذا المحور من سبعة فقرات، والجدول الآتي يبين ملخص النتائج المحصل عليها من أفراد العينة كما يلي:

الجدول رقم (02- 12) : التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول

التسلسل	فقرات المحور الأول	ترميز الفقرات	أكبر تكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الإجابة
1	الإفصاح الإلكتروني أفضل من الإفصاح التقليدي و بديلا عنه	Var81	4	4.15	0.700	موافق
2	الوثوق بالقوائم المالية المنشورة إلكترونيا	Var82	4	3.68	0.730	موافق
3	يتم الإشراف على الإفصاح الإلكتروني من قبل إدارة الشركة	Var83	4	3.75	0.776	موافق
4	الإفصاح الإلكتروني يلي احتياجات مستخدمي القوائم المالية	Var84	4	4.00	0.961	موافق
5	الإفصاح الإلكتروني يعتبر ذو تكلفة منخفضة نسبيا مقارنة بالإفصاح التقليدي	Var85	4	3.68	1.071	موافق
6	تطبيق الإفصاح الإلكتروني يمكننا من الوصول إلى مستوى أفضل من المعلومات المالية والمحاسبية	Var86	4	3.98	0.800	موافق
7	الإفصاح الإلكتروني وسيلة لخلق ميزة تنافسية للشركات	Var87	4	4.08	0.888	موافق
جميع فقرات المحور الأول				3.9000	0.3761	موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج spss.

يتبين من الجدول أعلاه أن آراء أفراد العينة على المحور الأول المتمثل في الأسس المعرفية للإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية، كانت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور تتراوح ما بين 3.68 و 4.15 ، ونلاحظ أن إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة موافق، وذلك حسب مقياس التدرج الخماسي ليكارت، حيث تحصلت الفقرة الأولى " الإفصاح الإلكتروني أفضل من الإفصاح التقليدي و بديلا عنه" على أعلى متوسط حسابي 4.15 و على انحراف معياري 0.700 وتحصلت الفقرة الثانية " الوثوق بالقوائم المالية المنشورة إلكترونيا " والفقرة الخامسة " الإفصاح الإلكتروني يعتبر ذو تكلفة منخفضة نسبيا مقارنة بالإفصاح التقليدي " على اقل متوسط حسابي بمقدار 3.68 .

وبصفة عامة عند دراسة جميع المتغيرات تبين أن المتوسط الحسابي لفقرات المحور الأول المتمثل في الأسس المعرفية للإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية هو 3.90 والانحراف المعياري له 0.3761 ، مما يدل على أن جميع أفراد العينة مجتمعة متوافقون وبدرجة كبيرة على الموافقة على فقرات هذا المحور.

ثانياً: المحور الثاني والمتعلق بالإفصاح الإلكتروني و متطلبات البيئة الجزائرية

يتكون هذا المحور من ستة فقرات، والجدول الآتي يبين ملخص النتائج المحصل عليها من أفراد العينة كما يلي:

الجدول رقم (02- 13) : التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني

التسلسل	فقرات المحور الثاني	ترميز الفقرات	أكبر تكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الإجابة
1	الإفصاح الإلكتروني يمكن تطبيقه في الجزائر	Var91	4	3.40	1.057	موافق
2	تطبيق الإفصاح الإلكتروني في الجزائر يعد أمر ضروري ومهم	Var92	4	3.40	0.982	موافق
3	ضرورة إصدار معايير جزائرية لتنظيم الإفصاح الإلكتروني قبل الشروع في العمل به	Var93	5	4.28	0.784	موافق بشدة
4	تطبيق الإفصاح الإلكتروني يساهم في تحسين واقع مهنة المحاسبة والمراجعة في الجزائر	Var94	5	4.38	0.667	موافق بشدة
5	تطبيق الإفصاح الإلكتروني في الجزائر يساهم في زيادة مصداقية و شفافية القوائم المالية	Var95	5	3.93	1.095	موافق
6	ضرورة تفعيل عمل البورصة من اجل الحصول على مزايا الإفصاح الإلكتروني	Var96	5	4.58	0.594	موافق بشدة
جميع فقرات المحور الثاني				3.9917	0.48474	موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن آراء أفراد العينة على المحور الثاني والمتعلق بالإفصاح الإلكتروني و متطلبات البيئة الجزائرية كانت المتوسطات الحسابية لجميع فقرات الاستبيان تتراوح ما بين 3.40 و 4.58 ، وأن إجابات أفراد العينة تقريبا جاءت كلها بدرجة موافق، وذلك حسب مقياس التدرج الخماسي ليكارت، باستثناء الفقرات الثالثة و الرابعة و السادسة ، إذ كان متوسطهما الحسابي 4.28 و 4.38 و 4.68 أما انحراف معياري لهم قدر بـ 0.784 و 0.667 و 0.594 على التوالي، أي يتجه إلى درجة تأثير كبيرة جدا بموافق بشدة.

وبصفة عامة عند دراسة جميع المتغيرات تبين أن المتوسط الحسابي لفقرات المحور الثاني المتعلق بالإفصاح الإلكتروني و متطلبات البيئة الجزائرية هو 3.9917 والانحراف المعياري له 0.4847، مما يدل على أن جميع أفراد العينة مجتمعة متوافقون وبدرجة كبيرة على الموافقة على فقرات هذا المحور.

ثالثاً: المحور الثالث والمتعلق بأسس نجاح الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية في الجزائر

ويتكون هذا المحور من عشرة فقرات، والجدول الآتي يبين ملخص النتائج المحصل عليها من أفراد العينة كما يلي:

الجدول رقم (02-14) : التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثالث

التسلسل	فقرات المحور الثالث	ترميز الفقرات	أكبر تكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الإجابة
1	ضرورة وجود نظام معلومات محاسبي فعال لدى الشركة	Var101	5	4.45	0.639	موافق بشدة
2	الاحتفاظ بنسخة من الملف الإلكتروني النهائي للمعلومات المالية ضمن أوراق العمل	Var102	4 و 5	4.23	0.947	موافق بشدة
3	الاطلاع بعناية على المعلومات التي تتضمنها الملفات الصوتية و الفيديو للتأكد من عدم وجود تعارض بينهم و بين معلومات القوائم المالية	Var103	4	3.98	0.832	موافق
4	التحقق من أن الملف الإلكتروني للمعلومات المالية المراد نشره الكترونيا مطابق تماما لصورته الورقية	Var104	4 و 5	4.25	0.588	موافق بشدة
5	ضرورة تحديد مهام كل من محافظ الحسابات و إدارة الشركة فيما يخص المسؤوليات تجاه الإفصاح الإلكتروني	Var105	4 و 5	4.20	0.823	موافق بشدة
6	التأكد من عدم حدوث أي تغييرات على القوائم المالية من تاريخ الإفصاح الكترونيا و حتى تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العامة.	Var106	4	4.18	0.844	موافق
7	الاطلاع على المعلومات المرفقة بالقوائم المالية الإلكترونية للتأكد من عدم وجود اختلافات جوهرية بينهما	Var107	4 و 5	4.35	0.533	موافق بشدة
8	ضرورة وجود موقع الكتروني مؤمن للشركة تتمكن من خلاله نشر قوائمها المالية عليه	Var108	4 و 5	4.35	0.580	موافق بشدة
9	إعداد دورات تدريبية لزيادة كفاءة العاملين في استخدام أساليب الإفصاح الإلكتروني	Var109	5	4.58	0.594	موافق بشدة
10	وضع أنظمة متطورة تحمي البيانات المفصح عنها الكترونيا من مخاطر الفيروسات واختراق المواقع الإلكترونية	Var1010	5	4.78	0.423	موافق بشدة
	جميع فقرات المحور الثالث					
				4.3325	0.39052	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن آراء أفراد العينة على المحور الثالث، كانت المتوسطات الحسابية لفقرات المحور تتراوح ما بين 3.98 و 4.78 ، ونلاحظ أن إجابات أفراد العينة على أغلب الفقرات جاءت بدرجة موافق

بشدة وذلك حسب مقياس ليكارت الخماسي ، باستثناء الفقرات الثالثة "الاطلاع بعناية على المعلومات التي تتضمنها الملفات الصوتية و الفيديو للتأكد من عدم وجود تعارض بينهم و بين معلومات القوائم المالية " و الفقرة السادسة " التأكد من عدم حدوث أي تغييرات على القوائم المالية من تاريخ الإفصاح الكترونيا و حتى تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العامة " فكانت إجاباتهم موافق وبمتوسط حسابي 3.98 و 4.18 على التوالي. وبصفة عامة عند دراسة جميع المتغيرات تبين أن المتوسط الحسابي لفقرات المحور الثالث المتمثل في الأسس أسس نجاح الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية في الجزائر هو 4.3325 والانحراف المعياري له 0.3905، مما يدل على أن جميع أفراد العينة مجتمعة متوافقون وبدرجة كبيرة على الموافقة بشدة على فقرات هذا المحور.

المطلب الثالث: اختبار محاور الاستبيان

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي (كولمجروف سمرنوف One-Sample Kolmogorov- Smirnov Test)

يستخدم (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test) لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون التوزيع طبيعياً و يعتمد اختبار كولمجروف- سيمنوف على الفرضية الصفرية و الفرضية البديلة¹.

ونعتمد في اتخاذ القرار برفض أو قبول فرضية العدم H_0 على قيمة Sig التي تظهر في مخرجات برنامج SPSS

فإذا كانت: $Sig \geq \alpha$ (حيث قيمة α تساوي 0.05) يتم قبول الفرضية الصفرية H_0 وإذا كانت: $Sig < \alpha$ يتم رفض الفرضية الصفرية .

الفرضية الصفرية: H_0 عينة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة: H_1 عينة الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول الموالي يوضح نتائج الإختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب في هذه الحالة استخدام الاختبارات المعلمية.

¹ - محفوظ جودة ، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام spss، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط 1 ، الأردن ، 2008 ، ص: 143 .

الجدول رقم (02- 15) : اختبار التوزيع الطبيعي اختبار Kolmogorov- Smirnov

المحور	عنوان المحور	ترميز المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
الأول	الأسس المعرفية للإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية	Var08	6	0.979	0.293
الثاني	الإفصاح الإلكتروني و متطلبات البيئة الجزائرية	Var09	7	0.957	0.319
الثالث	أسس نجاح الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية في الجزائر	Var10	10	0.583	0.886

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج spss.

ثانياً: اختبار T- test

وسنقوم بعرض النتائج الإحصائية المتوصل إليها كما سيتم تفسير الفرضية الرئيسية بناءً على الفرضيات الفرعية المتعلقة بها.

وقد تم استخدام اختبار (" one simple " T test) لتحليل فقرات الاستبيان وذلك عند مستوى دلالة إحصائية 0.05، وحسب هذا الاختبار إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) لكل فقرة من فقرات الاستبيان أكبر من 0.05 فإننا نقول إنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة 0.05 ومنه فإننا نقبل الفرضية الصفرية، أما إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 فإننا نقول إنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 وعليه فإننا نقبل الفرضية البديلة.

وسيتيم عرض النتائج المحصل عليها لكل محور من محاور الدراسة في جداول منفصلة كما يلي:

1.2. اختبار المحور الأول :

الفرضية الصفرية: لا يعتبر من متطلبات الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية توفر الكفاءة العلمية والعملية و الإلمام و الدراية بالإفصاح الإلكتروني ، عند مستوي دلالة إحصائية 0.05.

الفرضية البديلة: يعتبر من متطلبات الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية توفر الكفاءة العلمية والعملية و الإلمام و الدراية بالإفصاح الإلكتروني ، عند مستوي دلالة إحصائية 0.05.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المحور الأول كما هي مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02- 16) : نتائج اختبار (T-test) لمجتمع الدراسة حول المحور الأول

الترتيب	فقرات المحور الأول	اختبار T-test		نتيجة الاختبار
		قيمة t	Sig	
1	الإفصاح الإلكتروني أفضل من الإفصاح التقليدي و بديلا عنه	37.505	0.0000	دال إحصائياً
2	الوثوق بالقوائم المالية المنشورة إلكترونياً	31.846	0.0000	دال إحصائياً
3	يتم الإشراف على الإفصاح الإلكتروني من قبل إدارة الشركة	30.553	0.0000	دال إحصائياً
4	الإفصاح الإلكتروني يلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية	26.331	0.0000	دال إحصائياً
5	الإفصاح الإلكتروني يعتبر ذو تكلفة منخفضة نسبياً مقارنة بالإفصاح التقليدي	21.692	0.0000	دال إحصائياً
6	تطبيق الإفصاح الإلكتروني يمكننا من الوصول إلى مستوى أفضل من المعلومات المالية و المحاسبية	31.416	0.0000	دال إحصائياً
7	الإفصاح الإلكتروني وسيلة لخلق ميزة تنافسية للشركات	29.013	0.0000	دال إحصائياً
	جميع فقرات المحور الأول	65.572	0.0000	دال إحصائياً

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة t لفقرات المحور الأول محصورة بين 21.692 و 37.505 ، أما القيمة الاحتمالية (sig) لفقرات المحور كانت كلها 0.0000 أي أن فقرات المحور دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05.

أما جميع فقرات المحور فكانت قيمة t تساوي 65.572 أما القيمة الاحتمالية (sig) تساوي 0.0000 أي أن جمع فقرات المحور دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05.

نتيجة:

تأسيساً على ما سبق يتم رفض الفرضية الصفريّة وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه: يعتبر متطلبات الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية توفر الكفاءة العلمية والعملية والإلمام و الدراية بالإفصاح الإلكتروني ، عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.

2.2. اختبار المحور الثاني :

الفرضية الصفرية: لا يعتبر من متطلبات الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية توفر أسس قانونية , عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.

الفرضية البديلة: يعتبر من متطلبات الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية توفر أسس قانونية , عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المحور الثاني كما هي مبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم (02-17): نتائج اختبار (T-test) لمجتمع الدراسة حول المحور الثاني

الترتيب	اختبار T-test		فقرات المحور الثاني
	Sig	قيمة t	
1	0.0000	20.338	الإفصاح الإلكتروني يمكن تطبيقه في الجزائر
2	0.0000	21.900	تطبيق الإفصاح الإلكتروني في الجزائر يعد أمر ضروري ومهم
3	0.0000	34.484	ضرورة إصدار معايير جزائرية لتنظيم الإفصاح الإلكتروني قبل الشروع في العمل به
4	0.0000	41.455	تطبيق الإفصاح الإلكتروني يساهم في تحسين واقع مهنة المحاسبة والمراجعة في الجزائر
5	0.0000	22.667	تطبيق الإفصاح الإلكتروني في الجزائر يساهم في زيادة مصداقية و شفافية القوائم المالية
6	0.0000	48.686	ضرورة تفعيل عمل البورصة من أجل الحصول على مزايا الإفصاح الإلكتروني
	0.0000	52.081	جميع فقرات المحور الثاني

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن t المحسوبة لفقرات المحور الثاني محصورة بين 20.338 و 48.686 أما القيمة الاحتمالية (sig) لفقرات المحور كانت كلها 0.0000 أي أن فقرات المحور دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05

أما نتائج جميع فقرات المحور الثاني فكانت t المحسوبة تساوي 52.081 أما القيمة الاحتمالية (sig) تساوي 0.0000 أي أن جمع فقرات المحور دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05.

نتيجة:

تأسيساً على ما سبق يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه: يعتبر من متطلبات الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية توفر أسس قانونية , وذلك عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.

3.2. اختبار المحور الثالث :

الفرضية الصفرية: لا يعتبر من متطلبات الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية توفر أسس أمنية و تكنولوجيا , عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.

الفرضية البديلة: يعتبر من متطلبات الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية توفر أسس أمنية و تكنولوجيا , عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المحور الثالث كما هي مبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم (02-18) : نتائج اختبار (T-test) لمجتمع الدراسة حول المحور الثالث

الترتيب	اختبار T-test		فقرات المحور الثالث
	Sig	قيمة t	
1	0.000	44.078	ضرورة وجود نظام معلومات محاسبي فعال لدى الشركة
2	0.000	28.217	الاحتفاظ بنسخة من الملف الإلكتروني النهائي للمعلومات المالية ضمن أوراق العمل
3	0.000	30.229	الاطلاع بعناية على المعلومات التي تتضمنها الملفات الصوتية و الفيديو للتأكد من عدم وجود تعارض بينهم و بين معلومات القوائم المالية
4	0.000	45.686	التحقق من أن الملف الإلكتروني للمعلومات المالية المراد نشره الكترونيا مطابق تماما لصورته الورقية
5	0.000	32.286	ضرورة تحديد مهام كل من محافظ الحسابات و إدارة الشركة فيما يخص المسؤوليات تجاه الإفصاح الإلكتروني
6	0.000	31.289	التأكد من عدم حدوث أي تغييرات على القوائم المالية من تاريخ الإفصاح الكترونيا و حتى تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العامة.
7	0.000	51.569	الاطلاع على المعلومات المرفقة بالقوائم المالية الإلكترونية للتأكد من عدم وجود اختلافات جوهرية بينهما
8	0.000	47.470	ضرورة وجود موقع الكتروني مؤمن للشركة تتمكن من خلاله نشر قوائمها المالية عليه
9	0.000	48.686	إعداد دورات تدريبية لزيادة كفاءة العاملين في استخدام أساليب الإفصاح الإلكتروني
10	0.000	71.411	وضع أنظمة متطورة تحمي البيانات المفصح عنها الكترونيا من مخاطر الفيروسات واختراق المواقع الإلكترونية
	0.000	70.166	جميع فقرات المحور الثالث

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن t المحسوبة لفقرات المحور الثاني محصورة بين 28.217 و 71.411 أما القيمة الاحتمالية (sig) لفقرات المحور كانت كلها 0.0000 أي أن فقرات المحور دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 .

أما نتائج جميع فقرات المحور الثالث فكانت t المحسوبة تساوي 70.166 أما القيمة الاحتمالية (sig) تساوي 0.0000 أي أن جمع فقرات المحور دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05.

نتيجة:

تأسيساً على ما سبق يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه: يعتبر من متطلبات الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية توفر أسس أمنية و تكنولوجية , عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.

خلاصة الفصل:

في ضوء التحليلات للجانب التطبيقي للدراسة التي أجريت، والتي هدفت إلى توضيح المتطلبات الرئيسية للمراجعة الإلكترونية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ أظهرت مقاييس الاختبارات المتبعة وجود مؤشرات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات عينة الدراسة على أن توفر الكفاءة العلمية والعملية و الإلمام و الدراية يعتبر من متطلبات الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية.
- ✓ أظهرت مقاييس اختبارات متبعة وجود مؤشرات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات عينة الدراسة على أن توفر أسس قانونية وتشريعية واضحة يعتبر من متطلبات الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية.
- ✓ أظهرت مقاييس اختبارات متبعة وجود مؤشرات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات عينة الدراسة على أن توفر أسس أمنية و تكنولوجية يعتبر من المتطلبات الأساسية الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية.

الخاتمة العامة

1- تمهيد:

لقد ساهمت الأزمات المالية والأحداث المتسارعة والتطورات التكنولوجية التي يمر بها العالم في زيادة توجه الشركات نحو زيادة الإفصاح عن معلوماتها المالية وذلك بهدف طمأنة جمهور المستثمرين الحاليين والمستخدمين الآخرين، وجلب المزيد من المستثمرين المستقبليين وهذا من خلال استغلال التطورات السالفة الذكر .

رغم أن الجزائر تبنت معايير المحاسبة الدولية المعروفة بجودة المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية التي تنتجها ، إلا أن هذا غير كاف إذ لم تتبعها إجراءات تخص الآليات المحاسبية الأخرى المتعلقة بالإفصاح والشفافية.

لقد حاولنا في هذه الدراسة إضافة إسهامات فكرية تتعلق بالإفصاح المحاسبي من جهة ، ومن جهة أخرى وظيفة متطورة للإفصاح المحاسبي وهو الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية، ومن خلال الجمع بين الدراسة النظرية و الدراسة الميدانية التي قمنا باستخدام أسلوب الاستبيان من خلال استقصاء آراء الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة من أجل تدارك أي نقص قد يلحق بموضوعية البحث .

ومن خلال تناولنا لموضوع متطلبات الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية في الجزائر، تمت معالجة إشكالية البحث المطروحة التي تدور حول [كيفية تطبيق الإفصاح الإلكتروني عن عناصر القوائم المالية في الجزائر للوصول إلى معلومات ذات مصداقية وأكثر شفافية مقارنة بالإفصاح التقليدي] ، وبعد ماتم عرضه في الدراسة النظرية و إجراءات التحليل الإحصائي المطلوب، يمكننا ذكر نتائج اختبار صحة الفرضيات ونتائج الدراسة والتوصيات.

2- اختبار صحة الفرضيات:

انطلاقا من طريقة المعالجة التي اعتمدت والتي جمعت بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة العملية من جهة أخرى، توصلنا أثناء اختبار الفروض إلى النتائج الآتية:

- بخصوص الفرضية الأولى: مستخدموا التقارير والقوائم المالية في الجزائر ليس لهم الإلمام و الدراية بالإفصاح الإلكتروني نظرا لقلّة كفاءتهم العلمية والعملية في هذا المجال ، ونظرا لحدّثة هذا النوع من جهة أخرى ، فلقد تحققت

من خلال تمكنهم من تطوير مهاراتهم وكفاءتهم العلمية والعملية باستمرار، لكي يتمكنوا من مواكبة تطورات العمليات الالكترونية وحصولهم على خبرة كافية في مجال المعلوماتية.

- أما بخصوص الفرضية الثانية: المتعلقة بأن الجزائر غير قادرة على تطبيق الإفصاح الإلكتروني في ظل غياب تشريعات وقوانين تضبط عمليات البيئة الكترونية ، فلقد تحققت نظرا لطبيعة والحدثة التي يمتاز بها الإفصاح الالكتروني هذا من جهة، ومن جهة أخرى لدى المحاسبين وأصحاب المؤسسات نوع من التحفظ على هذا النوع .

- وبخصوص الفرضية الثالثة: المتعلقة بعدم استطاعة الجزائر توفير أساسيات نجاح تطبيق الإفصاح الإلكتروني من جميع النواحي التشريعية و التنظيمية و الأسس الأمنية و التكنولوجية ، فلقد تحققت نظرا لأن طبيعة التشريعات والقوانين حاليا في الجزائر لا تواكب مسار التطورات المتسارعة في مجال البيئة الالكترونية للأعمال، بالرغم من وجود بعض المواد في القانون المدني الجزائري، بالإضافة لصدور قانون مكافحة الجرائم لسنة 2009 المتعلق بالشق الأمني ، إلا أنه مازال لا يفي بالغرض المطلوب ولا يساير الثورة الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

3- نتائج الدراسة:

من خلال مراجعة نتائج هذه الدراسة يمكن الإشارة إلى ما يلي:

✓ الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية يمثل استكمالا للشكل التقليدي للإفصاح عبر الوسائل المطبوعة ويتكامل معه بحيث تتطابق المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من الأسلوبين مع الاستفادة من المزايا التي يوفرها الإفصاح الإلكتروني.

✓ الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية يعتبر وسيلة معاصرة لتوفير أساليب جديدة لنشر و تقديم وجودة المعلومات المحاسبية .

✓ يوفر الإفصاح الإلكتروني دعامة للإطار الفكري للمحاسبة المالية من خلال توفر خاصيتي الملائمة و الموثوقية بالتركيز على التوقيت المناسب لنشر المعلومات.

✓ تحسين مستوى الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية يدعم ثقة مستخدمي هذه القوائم ودرجة الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة .

✓ الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية يساعد على توفير فرص متكافئة لمستخدمي المعلومات المالية .

- ✓ تطبيق الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية يؤدي إلى زيادة كفاءة السوق المالي .
- ✓ عدم وجود إجراءات ومعايير دولية معتمدة خاصة بالإفصاح الإلكتروني.
- ✓ غياب القوانين والتشريعات التي تحكم وتنظم نشاط المؤسسات في البيئة الالكترونية بالجزائر.
- ✓ الحاجة إلى التدريب وتطوير المهارات الحالية لكل الأطراف لكي تتمكن من تطبيق الإفصاح الإلكتروني والحصول على مزاياه بالكفاءة المطلوبة .

4- توصيات الدراسة:

- استنادا إلى النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الإطار النظري للدراسة، بالإضافة إلى النتائج التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية ، نقدم مجموعة من التوصيات والمتمثلة في الآتي :
- ✓ ضرورة إصدار معايير محاسبية جزائرية تنظم عملية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني تحت إشراف المجلس الوطني للمحاسبة وكذلك الإشراف على تطوير برامج تدريبية على أساليب الإفصاح الإلكتروني ، بالإضافة إلى إشراك الجامعة في توفير برامج للتعليم المستمر .
 - ✓ ضرورة تفعيل وتنشيط عمل بورصة الجزائر من اجل الحصول على المزايا المرجوة من الإفصاح الالكتروني .
 - ✓ ضرورة تحديث الأنظمة المحاسبية بصورة تتناسب تناسباً طردياً مع التطورات التكنولوجية والتطورات التي تطرأ على الساحة الاقتصادية .
 - ✓ ضرورة إعداد برامج إلكترونية متخصصة في إعداد تشغيل وعرض البيانات المالية و توفير شبكة من الأجهزة والمعدات الإلكترونية .
 - ✓ ضرورة وجود إدارة متخصصة للمواقع الإلكترونية للشركات للإشراف ومتابعة ما يدور حولها مما يضمن أمن وسرية المعلومات.
 - ✓ ضرورة بناء وسائل وإجراءات للرقابة الداخلية مناسبة ومتينة وحمايتها حتى يضمن ذلك الأمان للمعلومات المحاسبية المفصح عنها عبر المواقع الإلكترونية وحمايتها من الاختراق أو أي تعديل يضر بالمستخدمين لهذه المعلومات .
 - ✓ تكوين لجنة مشتركة مختصة من الأكاديميين والممارسين في مجال المحاسبة و المراجعة بالإضافة إلى المختصين في مجال المعلوماتية توكل لهم تطوير البرمجيات اللازمة لمزاولة المهنة في ظل هذه البيئة .

- ✓ ضرورة توفير كوادر بشرية مؤهلة من المحاسبين والمبرمجين والمحللين الماليين والمراجعين حتى يتسنى لهم معرفة وكيفية التعامل مع هذا النوع من الإفصاح المحاسبي المتطور وكيفية التعامل مع البرامج والأنظمة المحاسبية الحديثة .
- ✓ الاستفادة من خبرات الدول التي تبنت العمل بالإفصاح الإلكتروني من أجل المساعدة في التطبيق الجيد له.

5- آفاق الدراسة:

إن هذه الدراسة تمثل إضافة جديدة في مجال مهنة المحاسبة و المراجعة في الجزائر، من خلال ما تضمنته من نتائج وتوصيات، التي من شأنها تحسين ورفع من جودة الأعمال المحاسبية، ولكن رغم هذا الجهد إلا أن موضوع الإفصاح الإلكتروني موضوع هام متعدد المداخل لم يكن بالإمكان الإلمام بجميع الجوانب المتعلقة به ، إلا أنه يمكن إعادة معالجة هذه المواضيع في بحوث ذات صلة.

ويمكن على سبيل المثال نذكر بعض المواضيع التي يمكن أن تكون أبحاثا مستقبلية:

- ✓ اثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات على جودة الإفصاح الإلكتروني .
- ✓ المخاطر و التحديات التي تواجه الشركات عند القيام بتطبيق الإفصاح الإلكتروني .
- ✓ تحديات تطبيق الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية على مهنة المراجعة في الجزائر .
- ✓ دور الإفصاح الإلكتروني في تعزيز موثوقية القوائم المالية .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

أولا :الكتب

- 1- ابراهيم جابر السيد ، الإفصاح المالي وأهميته في نمو الأعمال التجارية داخل البلاد الأجنبية ، دار غيداء ، ط1، الأردن، 2014 .
- 2- أمين السيد أحمد لطفي ، مراجعة وتدقيق نظم المعلومات ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 2005.
- 3- الدهراوي كمال ، هلال عبد الله ، المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر، 1999.
- 4- حنان رضوان حلوة ، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر و التوزيع ، ط1 ، عمان ، الأردن ، 2003 .
- 5- سامي محمد الوقاد ، نظرية المحاسبة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، ط1 ، عمان، الأردن، 2011.
- 6- محفوظ جودة ، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام spss ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، الأردن ، 2008.
- 7- محمد المبروك أبو زيد ، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية ، ايتراك للطباعة والنشر ، ط1، القاهرة ، مصر، 2005.
- 8- محمد عبد حسين الطائي ، نظام المعلومات الإدارية ، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 2000.
- 9- محمد مطر ، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، ط2 ، عمان ، الأردن ، 2008 .
- 10- وليد ناجي الحياي ، نظرية المحاسبة ، منشورات الأكاديمية العربية في الداخار ، 2007 .

ثانيا : الرسائل الجامعية

- 1- حنان عبد الحميد غريب احمد ، أثر استخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL على زيادة جودة التقارير المالية الإلكترونية لتحسين كفاءة السوق الأوراق المالية المصرية - دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة السويس ، مصر ، 2015 .
- 2- حواس صلاح ، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2008 .
- 3- عبد الحليم سعدي ، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2015 .
- 4- عبد المالك زين ، القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة بومرداس ، 2015 .
- 5- يونس زين ، أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة الداخلية في المصارف في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2014.

ثالثا: المجلات

- 1- المليجي هشام حسن عواد، تقييم جودة التقرير المالي الإلكتروني (دراسة اختباريه على القطاع المصرفي) ، مجلة كلية التجارة وإدارة الأعمال، العدد الثالث والرابع، جامعة حلوان ، مصر، 2002.
- 2- بكر ابراهيم محمود ، الافصاح الاعلامي واثره على وظيفة القياس المحاسبي في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد الحادي والسبعون العراق ، 2008 .
- 3- حسين مصطفى الهلاي ، معايير المحاسبة الدولية ، دورية أذوار المحاسبين ومراقبي الحسابات ، الشارقة ، الامارات العربية المتحدة ، 2006 .
- 4- خالد الخطيب ، الافصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الفلسطينية في ظل المعيار المحاسبي الدولي الاول ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد الثامن ، العدد الثاني ، 2002 .
- 5- شريف توفيق محمد، مدى الحاجة لتنظيم التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال، جامعة الزقازيق، مصر، 2002 .
- 6- محمد فهيم أبو العزم محمد، استخدام لغة XBRL في تعظيم الاستفادة من معلومات تقارير الأعمال المنشورة إلكترونيا ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد الثاني ، جامعة طنطا، مصر، 2003 .

- 7- محمد فهميم أبو العزم محمد، مصداقية المعلومات المالية على الانترنت وحدود مسؤولية المراجع ، الجمعية السعودية للمحاسبة، العدد الأول، المجلد الخامس، الرياض، أبريل 2001 .
- 8- محمد قرياش وهام القوسي ، الالتزام القانوني بالإفصاح في سوق الأوراق المالية وفقا للتشريع السوري ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، العدد الرابع، سوريا، 2011 .
- 09- لطيف زيود وآخرون ، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS 30 ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد رقم 28 ، العدد رقم 2 ، 2006 ، سوريا .

رابعا : المؤتمرات و الملتقيات:

- 1- بكر إبراهيم محمود ، مدى إدراك مراقبي الحسابات في العراق لواجباتهم تجاه الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية ، المؤتمر العلمي الدولي الثامن حول: الأعمال الإلكترونية والتحول في اقتصاديات الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، أيام: 15-17 مارس 2011 .
- 2- مصطفى حسن بسيوني السعدني، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية و حكومة الشركات، ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جمعية المحاسب ومدققي الحسابات، الإمارات العربية ، يومي 4 و 5 سبتمبر 2007.
- 3- مسعود صديقي و فؤاد صديقي، انعكاس النظام المحاسبي المالي على سياسات الإفصاح في الجزائر ، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، يومي 05 و 06 ماي 2013 .
- 4- نعيم دهمش وعفاف إسحق أبو زر ، إدارة المعرفة بين تكنولوجيا المعلومات والتأهيل المحاسبي ، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الرابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة الأردنية، 26-28 أبريل 2004.
- 5- نوال صبايحي ، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية ، الملتقى الدولي الثالث حول : آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية ، جامعة الوادي ، 17 و 18 نوفمبر 2013
- 6- يونس زين و عيسى زين ، المتطلبات الأساسية للتقليل من مخاطر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية ، الملتقى العلمي الدولي الأول حول: الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية، أثره وأهميته في رفع فعالية أسواق رأس المال وجلب الاستثمار الأجنبي ، لتحقيق ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة ، جامعة الجلفة ، 13 و 14 ديسمبر 2016 .

خامسا: المنشورات

- 1- الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتطوير، جنيف . 29 أيلول . 1 تشرين الأول، المادة الرابعة من جدول الأعمال المؤقت 25.

سادسا: الانترنت

- 1- سامر مظهر فنقطجي، لغة الإفصاح المالي والمحاسبي ، الطبعة الإلكترونية الأولى 2012 ، متاح في : www.kantakji.com/media/165623/xbrl.pdf ، شوهذ يوم 2017/03/28 على الساعة 21:00.
- 2- مدونة مؤسسة معارف الكيانات القانونية العالمية متاح على الموقع: www.gleif.org تم الإطلاع عليه يوم : 2017/04/19 على الساعة: 23:00.
- 3- موقع المجلس الدولي للغة تقارير الأعمال الموسعة: www.xprl.org
- 4- نماذج Google : https://docs.google.com/forms/d/17BgQCUxxJGqMwfmErCR_ye82TskF7L_y-tenq2O7Ng4/edit
- 5- نصر دادي عدون، معراج هوارى، دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، متاح في : www.kantakji.com/media/1405/917.doc ، شوهذ يوم 2017/02/14 على الساعة 20:00.

المراجع باللغة الأجنبية :

Article

- 1- ASHBAUGH. H. and JOHNSTONE. K. WARFIELD. D, **Corporate Reporting on The Internet**, Accounting Horizons, UAS, Vol.13, September 1999.
- 2- Ettredge.M, Going Concern Auditor , **Reports at Corporate Web Sites**, Research in Accounting Regulation, vol14, 2000.

Web site

- 1 - FISHER. R and OYELERE. P. and LASWAD. F, **Corporate Reporting on the Internet (Audit Issues and Content Analysis of Practices)**, Managerial Auditing Journal, Vol. 19, No. 3, 2004, p: 428, date available : 12/04/2017, on line: <http://www.lincoln.ac.nz/com /publish>
- 2- LYMER. R. and DEBRECNY. G. GRAY. L. RAHMAN. A, **Business Reporting on the Internet**, A Paper Prepared for the International Accounting Standards Committee, November 1999, date available: 12/04/2017, on line: <http://www.shu.ac.uk>

الملاحق

الملحق رقم (01) استمارة الاستبيان العادي



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

تخصص تدقيق محاسبي

استمارة استبيان

السادة المهنيين والأكاديميين

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته و بعد :

يسر فريق البحث أن يضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يهدف إلى جمع المعلومات المتعلقة بالجانب الميداني لمذكرة التخرج المعنونة "متطلبات الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية في الجزائر- دراسة ميدانية " وذلك ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في تخصص تدقيق محاسبي من جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي .

ونظرا لما تمتعون به من خبرة في الموضوع فإن الطلبة يطمحون إلى الوقوف على رأيكم الموضوعي في تقييم

الفقرات الواردة في هذا الاستبيان

و نخططكم علما بأن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا

لغرض البحث العلمي فقط. مع العلم بأن صحة نتائج الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجاباتكم .

نشكركم مسبقاً على تعاونكم، وتقبلوا مني فائق عبارات التقدير.

الأستاذ المشرف : الدكتور زين يونس

الطلبة :

بلول محمد الصالح

قويدر محمد الطيب

رقيق الأزهر

الرجاء وضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة

القسم الأول : بيانات عامة

1. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
2. المؤهل العلمي: ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐
3. التخصص العلمي: تدقيق محاسبي ☐ محاسبة ☐ مالية ☐
4. الوظيفة: أستاذ جامعي ☐ محافظ حسابات ☐ مسير مالي ☐
5. الخبرة المهنية: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐
6. ماهي مطلع على أساليب الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية: ممتازة ☐ جيدة ☐ متوسطة ☐ سطحية ☐

القسم الثاني : فقرات الاستبيان

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق
أولاً: الأسس المعرفية للإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية						
1	الإفصاح الإلكتروني أفضل من الإفصاح التقليدي و بديلا عنه					
2	الوثوق بالقوائم المالية المنشورة الكترونيا					
3	يتم الإشراف على الإفصاح الإلكتروني من قبل إدارة الشركة					
4	الإفصاح الإلكتروني يلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية					

					الإفصاح الإلكتروني يعتبر ذو تكلفة منخفضة نسبيا مقارنة بالإفصاح التقليدي	5
					تطبيق الإفصاح الإلكتروني يمكننا من الوصول إلى مستوى أفضل من المعلومات المالية و المحاسبية	6
					الإفصاح الإلكتروني وسيلة لخلق ميزة تنافسية للشركات	7
ثانيا: الإفصاح الإلكتروني و متطلبات البيئة الجزائرية						
					الإفصاح الإلكتروني يمكن تطبيقه في الجزائر	8
					تطبيق الإفصاح الإلكتروني في الجزائر يعد أمر ضروري ومهم	9
					ضرورة إصدار معايير جزائرية لتنظيم الإفصاح الإلكتروني قبل الشروع في العمل به	10
					تطبيق الإفصاح الإلكتروني يساهم في تحسين واقع مهنة المحاسبة والمراجعة في الجزائر	11
					تطبيق الإفصاح الإلكتروني في الجزائر يساهم في زيادة مصداقية وشفافية القوائم المالية	12
					ضرورة تفعيل عمل البورصة من اجل الحصول على مزايا الإفصاح الإلكتروني	13
ثالثا : أسس نجاح الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية في الجزائر						
					ضرورة وجود نظام معلومات محاسبي فعال لدى الشركة	14
					الاحتفاظ بنسخة من الملف الإلكتروني النهائي للمعلومات المالية ضمن أوراق العمل	15

					16	الاطلاع بعناية على المعلومات التي تتضمنها الملفات الصوتية و الفيديو للتأكد من عدم وجود تعارض بينهم و بين معلومات القوائم المالية
					17	التحقق من أن الملف الالكتروني للمعلومات المالية المراد نشره الكترونيا مطابق تماما لصورته الورقية
					18	ضرورة تحديد مهام كل من محافظ الحسابات و إدارة الشركة فيما يخص المسؤوليات تجاه الإفصاح الإلكتروني
					19	التأكد من عدم حدوث أي تغييرات على القوائم المالية من تاريخ الإفصاح الكترونيا و حتى تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العامة.
					20	الاطلاع على المعلومات المرفقة بالقوائم المالية الالكترونية للتأكد من عدم وجود اختلافات جوهرية بينهما
					21	ضرورة وجود موقع الكتروني مؤمن للشركة تتمكن من خلاله نشر قوائمها المالية عليه
					22	إعداد دورات تدريبية لزيادة كفاءة العاملين في استخدام أساليب الإفصاح الإلكتروني
					23	وضع أنظمة متطورة تحمي البيانات المفصح عنها الكترونيا من مخاطر الفيروسات واختراق المواقع الإلكترونية

﴿شكرا على تفهمكم وحسن تعاونكم﴾

الملحق رقم (02) مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

	N	%
Valid	40	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	40	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.795	3

Item Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
الاول المحور اجمالي	3.9000	.37616	40
الثاني المحور اجمالي	3.9917	.48474	40
الثالث المحور اجمالي	4.3325	.39052	40

DATASET ACTIVATE DataSet1.

DATASET CLOSE DataSet2.

FREQUENCIES VARIABLES=الجنس المؤهل التخصص الوظيفة الخبرة var7
 /STATISTICS=STDDEV VARIANCE MEAN SUM
 /HISTOGRAM
 /ORDER=ANALYSIS.

Frequencies

Notes

Output Created	28-APR-2017 23:34:48	
Comments		
Input	Data	C:\Users\2017\Desktop\Untitled3.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
Missing Value Handling	N of Rows in Working Data File	40
	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data.
Syntax	FREQUENCIES VARIABLES=المؤهل الجنس var7 الخبرة الوظيفة التخصص	
	/STATISTICS=STDDEV VARIANCE	
	MEAN SUM	
	/HISTOGRAM	
Resources	/ORDER=ANALYSIS.	
	Processor Time	00:00:02.34
	Elapsed Time	00:00:02.26

[DataSet1] C:\Users\2017\Desktop\Untitled3.sav

Statistics

	الجنس	العلمي المؤهل	العلمي التخصص	الوظيفة	المهنية الخبرة	الاطلاع درجة
N	Valid	40	40	40	40	40
	Missing	0	0	0	0	0
Mean	1.18	2.53	1.93	1.68	2.05	2.43
Std. Deviation	.385	1.154	.656	.764	.846	.958
Variance	.148	1.333	.430	.584	.715	.917
Sum	47	101	77	67	82	97

Frequency Table

الجنس

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid ذكر	33	82.5	82.5	82.5
انثى	7	17.5	17.5	100.0
Total	40	100.0	100.0	

العلمي المؤهل

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid ليسانس	12	30.0	30.0	30.0
ماستر	4	10.0	10.0	40.0
ماجستير	15	37.5	37.5	77.5
دكتورة	9	22.5	22.5	100.0
Total	40	100.0	100.0	

العلمي التخصص

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محاسبي تدقيق	10	25.0	25.0	25.0
محاسبة	23	57.5	57.5	82.5
مالية	7	17.5	17.5	100.0
Total	40	100.0	100.0	

الوظيفة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid جامعي استاذ	20	50.0	50.0	50.0
حسابات محافظ	13	32.5	32.5	82.5
مالي مسير	7	17.5	17.5	100.0
Total	40	100.0	100.0	

المهنية الخبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid سنوات 5 من اقل	13	32.5	32.5	32.5
سنوات 10 الى 5 من	12	30.0	30.0	62.5
سنوات 10 من اكثر	15	37.5	37.5	100.0
Total	40	100.0	100.0	

الاطلاع درجة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid ممتازة	8	20.0	20.0	20.0
جيدة	12	30.0	30.0	50.0
مقبولة	15	37.5	37.5	87.5
سطحية	5	12.5	12.5	100.0
Total	40	100.0	100.0	

Descriptives

Notes

Output Created	28-APR-2017 23:44:35
Comments	
Data	C:\Users\2017\Desktop\Untitled3.sav
Active Dataset	DataSet1
Filter	<none>
Weight	<none>
Split File	<none>
N of Rows in Working Data File	40
Missing Value Handling	User defined missing values are treated as missing.
Cases Used	All non-missing data are used.
Syntax	DESCRIPTIVES VARIABLES=var81 var82 var83 var84 var85 var86 var87 /STATISTICS=MEAN STDDEV.
Resources	
Processor Time	00:00:00.00
Elapsed Time	00:00:00.01

[DataSet1] C:\Users\2017\Desktop\Untitled3.sav

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
الإفصاح من أفضل الإلكتروني الإفصاح عنه بديلا و التقليدي	40	4.15	.700
الكثرونيا المنشورة المالية بالقوائم الوثوق	40	3.68	.730
من الإلكتروني الإفصاح على الإشراف يتم المنشأة إدارة قبل	40	3.75	.776
احتياجات يلبي الإلكتروني الإفصاح المالية القوائم مستخدم	40	4.00	.961
منخفضة تكلفة ذو يعتبر الإلكتروني الإفصاح التقليدي بالإفصاح مقارنة نسبيا	40	3.68	1.071
من يمكننا الإلكتروني الإفصاح تطبيق	40	3.98	.800
المعلومات من أفضل مستوى إلى الوصول المحاسبية المالية			
ميزة لخلق وسيلة الإلكتروني الإفصاح للشرك تنافسية	40	4.08	.888
Valid N (listwise)	40		

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=محور1
/STATISTICS=MEAN STDDEV.
```

Descriptives

Notes		
Output Created		28-APR-2017 23:45:40
Comments		
Input	Data	C:\Users\2017\Desktop\Untitled3.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	40
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	All non-missing data are used.
Syntax		DESCRIPTIVES VARIABLES=محور1 /STATISTICS=MEAN STDDEV.
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.00

[DataSet1] C:\Users\2017\Desktop\Untitled3.sav

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
الاول المحور اجمالي	40	3.9000	.37616
Valid N (listwise)	40		

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=محور2 var91 var92 var93 var94 var95 var96
/STATISTICS=MEAN STDDEV.
```

Descriptives

Notes

Output Created	28-APR-2017 23:46:38	
Comments		
Input	Data	C:\Users\2017\Desktop\Untitled3.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	40
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	All non-missing data are used.
Syntax	DESCRIPTIVES VARIABLES=محور2 var91 var92 var93 var94 var95 var96 /STATISTICS=MEAN STDDEV.	
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.00

[DataSet1] C:\Users\2017\Desktop\Untitled3.sav

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
الثاني المحور اجمالي	40	3.9917	.48474
الجزائر في تطبيقه يمكن الالكتروني الإفصاح	40	3.40	1.057
بعد الجزائر في الالكتروني الإفصاح تطبيق ومهم ضروري أمر	40	3.40	.982
لتنظيم جزائرية معايير إصدار ضرورة	40	4.28	.784
العمل في الشروع قبل الإلكتروني الإفصاح به	40	4.38	.667
تحسين في يساهم الالكتروني الإفصاح تطبيق الجزائر في والمراجعة المحاسبة مهنة واقع	40	3.93	1.095
الجزائر في الإلكتروني الإفصاح تطبيق وشفافية مصداقية زيادة في يساهم المالية القوائم	40	4.58	.594
اجل من البورصة عمل تفعيل ضرورة الإلكتروني الإفصاح مزايا على الحصول	40		
Valid N (listwise)	40		


```
DESCRIPTIVES VARIABLES=محور3 var101 var102 var103 var104 var105 var106
var107 var108 var109 var1010
/STATISTICS=MEAN STDDEV.
```

Descriptives

Notes		
Output Created		28-APR-2017 23:47:20
Comments		
Input	Data	C:\Users\2017\Desktop\Untitled3.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	40
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	All non-missing data are used.
Syntax		DESCRIPTIVES VARIABLES=محور3 var101 var102 var103 var104 var105 var106 var107 var108 var109 var1010 /STATISTICS=MEAN STDDEV.
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.00

[DataSet1] C:\Users\2017\Desktop\Untitled3.sav

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
الثالث المحور اجمالي	40	4.3325	.39052
فعال محاسبي معلومات نظام وجود ضرورة الشركة لدى	40	4.45	.639
النهائي الالكتروني الملف من بنسخة الاحتفاظ العمل أوراق ضمن المالية للمعلومات	40	4.23	.947
تتضمنها التي المعلومات على بعناية الاطلاع عدم من للتأكد الفيديو و الصوتية الملفات	40	3.98	.832
القوائم معلومات بين و بينهم تعارض وجود المالية	40	4.25	.588
للمعلومات الالكتروني الملف أن من التحقق تماما مطابق الكترونيا نشره المراد المالية الورقية لصورته	40	4.20	.823
الحسابات محافظ من كل مهام تحديد ضرورة تجاه المسؤوليات يخص فيما الشركة إدارة و الإلكتروني الإفصاح	40	4.18	.844
على تغييرات أي حدوث عدم من التأكد و الكترونيا الإفصاح تاريخ من المالية القوائم العامة الجمعية اجتماع انعقاد تاريخ حتى	40	4.35	.533
بالقوائم المرفقة المعلومات على الاطلاع وجود عدم من للتأكد الالكتروني المالية بينهما جوهرية اختلافات	40	4.35	.580
للشركة مؤمن الكتروني موقع وجود ضرورة عليه المالية قوائمها نشر خلاله من تتمكن	40	4.58	.594
العاملين كفاءة لزيادة تدريبية دورات إعداد الإلكتروني الإفصاح أساليب استخدام في	40	4.78	.423
المفصح البيانات تحمي متطورة أنظمة وضع الفيروسات مخاطر من الكترونيا عنها الإلكتروني المواقع واختراق	40		
Valid N (listwise)	40		

CORRELATIONS

/VARIABLES=محور 1محور 2محور 3

/PRINT=TWOTAIL NOSIG

/MISSING=PAIRWISE.

Correlations

Notes

Output Created		28-APR-2017 23:49:38
Comments		
Input	Data	C:\Users\2017\Desktop\Untitled3.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	40
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each pair of variables are based on all the cases with valid data for that pair.
Syntax		CORRELATIONS /VARIABLES=محور1محور2محور3 /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Resources	Processor Time	00:00:00.03
	Elapsed Time	00:00:00.03

[DataSet1] C:\Users\2017\Desktop\Untitled3.sav

Correlations

		الاول المحور اجمالي	الثاني المحور اجمالي	الثالث المحور اجمالي
الاول المحور اجمالي	Pearson Correlation	1	.578**	.616**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000
	N	40	40	40
الثاني المحور اجمالي	Pearson Correlation	.578**	1	.541**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000
	N	40	40	40
الثالث المحور اجمالي	Pearson Correlation	.616**	.541**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	
	N	40	40	40

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		الاول المحور اجمالي	الثاني المحور اجمالي	الثالث المحور اجمالي
N		40	40	40
Normal Parameters ^{a,b}	Mean	3.9000	3.9917	4.3325
	Std. Deviation	.37616	.48474	.39052
	Absolute	.155	.151	.092
Most Extreme Differences	Positive	.084	.134	.058
	Negative	-.155-	-.151-	-.092-
Kolmogorov-Smirnov Z		.979	.957	.583
Asymp. Sig. (2-tailed)		.293	.319	.886

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

```

/TESTVAL=0
/MISSING=ANALYSIS
/VARIABLES=var81 var82 var83 var84 var85 var86 var87
/CRITERIA=CI(.95) .

```

T-Test

Notes		
Output Created		29-APR-2017 00:05:18
Comments		
Input	Data	C:\Users\2017\Desktop\Untitled3.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	40
	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
Missing Value Handling	Cases Used	Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for any variable in the analysis.
Syntax		T-TEST
		/TESTVAL=0
		/MISSING=ANALYSIS
		/VARIABLES=var81 var82 var83 var84 var85 var86 var87
		/CRITERIA=CI(.95).
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.01

[DataSet1] C:\Users\2017\Desktop\Untitled3.sav

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الإفصاح من أفضل الإلكتروني الإفصاح عنه بديلا و التقليدي	40	4.15	.700	.111
الكثرونيا المنشورة المالية بالقوائم الوثوق	40	3.68	.730	.115
من الإلكتروني الإفصاح على الإشراف يتم المنشأة إدارة قبل	40	3.75	.776	.123
احتياجات يلبي الإلكتروني الإفصاح المالية القوائم مستخدم	40	4.00	.961	.152
منخفضة تكلفة ذو يعتبر الإلكتروني الإفصاح التقليدي بالإفصاح مقارنة نسبيا	40	3.68	1.071	.169
من يمكننا الإلكتروني الإفصاح تطبيق المعلومات من أفضل مستوى إلى الوصول المحاسبية المالية	40	3.98	.800	.127
ميزة لخلق وسيلة الإلكتروني الإفصاح للشرك تنافسية	40	4.08	.888	.140

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
من أفضل الإلكتروني الإفصاح عنه بديلا و التقليدي الإفصاح	37.505	39	.000	4.150	3.93	4.37
المنشورة المالية بالقوائم الوثوق الكثرونيا	31.846	39	.000	3.675	3.44	3.91
الإفصاح على الإشراف يتم المنشأة إدارة قبل من الإلكتروني	30.553	39	.000	3.750	3.50	4.00
يلبي الإلكتروني الإفصاح المالية القوائم مستخدم احتياجات	26.331	39	.000	4.000	3.69	4.31
ذو يعتبر الإلكتروني الإفصاح مقارنة نسبيا منخفضة تكلفة التقليدي بالإفصاح	21.692	39	.000	3.675	3.33	4.02
يمكننا الإلكتروني الإفصاح تطبيق أفضل مستوى إلى الوصول من	31.416	39	.000	3.975	3.72	4.23
المحاسبية المالية المعلومات من لخلق وسيلة الإلكتروني الإفصاح للشرك تنافسية ميزة	29.013	39	.000	4.075	3.79	4.36

T-TEST
/TESTVAL=0
/MISSING=ANALYSIS

```

/VARIABLES=var91 var92 var93 var94 var95 var96
/CRITERIA=CI(.95) .

```

T-Test

Notes		
Output Created		29-APR-2017 00:06:53
Comments		
Input	Data	C:\Users\2017\Desktop\Untitled3.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	40
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for any variable in the analysis.
Syntax		T-TEST
		/TESTVAL=0
		/MISSING=ANALYSIS
Resources		/VARIABLES=var91 var92 var93 var94 var95 var96
	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.01

[DataSet1] C:\Users\2017\Desktop\Untitled3.sav

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الجزائر في تطبيقه يمكن الإلكتروني الإفصاح	40	3.40	1.057	.167
يعد الجزائر في الإلكتروني الإفصاح تطبيق	40	3.40	.982	.155
ومهم ضروري أمر				
لتنظيم جزائرية معايير إصدار ضرورة	40	4.28	.784	.124
العمل في الشروع قبل الإلكتروني الإفصاح				
به				
تحسين في يساهم الإلكتروني الإفصاح تطبيق	40	4.38	.667	.106
الجزائر في والمراجعة المحاسبة مهنة واقع				
الجزائر في الإلكتروني الإفصاح تطبيق	40	3.93	1.095	.173
وشفافية مصداقية زيادة في يساهم				
المالية القوائم				
اجل من البورصة عمل تفعيل ضرورة	40	4.58	.594	.094
الحصول الإلكتروني الإفصاح مزايا على الحصول				

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
يمكن الإلكتروني الإفصاح	20.338	39	.000	3.400	3.06	3.74
الجزائر في تطبيقه						
الإلكتروني الإفصاح تطبيق	21.900	39	.000	3.400	3.09	3.71
أمر يعد الجزائر في						
ومهم ضروري						
معايير إصدار ضرورة	34.484	39	.000	4.275	4.02	4.53
الإفصاح لتنظيم جزائرية						
في الشروع قبل الإلكتروني						
به العمل						
الإلكتروني الإفصاح تطبيق	41.455	39	.000	4.375	4.16	4.59
مهنة واقع تحسين في يساهم						
في والمراجعة المحاسبة						
الجزائر						
الإلكتروني الإفصاح تطبيق	22.667	39	.000	3.925	3.57	4.28
زيادة في يساهم الجزائر في						
وشفافية مصداقية						
المالية القوائم						
عمل تفعيل ضرورة	48.686	39	.000	4.575	4.38	4.77
الحصول اجل من البورصة						
الإفصاح مزايا على						
الإلكتروني						


```

T-TEST
  /TESTVAL=0
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=var101 var102 var103 var104 var105 var106 var107 var108 var109
var1010
  /CRITERIA=CI(.95) .

```

T-Test

Notes		
Output Created		29-APR-2017 00:07:17
Comments		
Input	Data	C:\Users\2017\Desktop\Untitled3.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	40
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for any variable in the analysis.
		T-TEST /TESTVAL=0 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=var101 var102 var103 var104 var105 var106 var107 var108 var109 var1010 /CRITERIA=CI(.95).
Syntax		
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.02

[DataSet1] C:\Users\2017\Desktop\Untitled3.sav

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
فعال محاسبي معلومات نظام وجود ضرورة الشركة لدى	40	4.45	.639	.101
النهائي الالكتروني الملف من بنسخة الاحتفاظ العمل أوراق ضمن المالية للمعلومات	40	4.23	.947	.150
تتضمنها التي المعلومات على بعناية الاطلاع عدم من للتأكد الفيديو و الصوتية الملفات	40	3.98	.832	.131
القوائم معلومات بين و بينهم تعارض وجود المالية	40	4.25	.588	.093
للمعلومات الالكتروني الملف أن من التحقق تماما مطابق الكترونيا نشره المراد المالية الورقية لصورته	40	4.20	.823	.130
الحسابات محافظ من كل مهام تحديد ضرورة تجاه المسؤوليات يخص فيما الشركة إدارة و	40	4.18	.844	.133
الإلكتروني الإفصاح على تغييرات أي حدوث عدم من التأكد و الكترونيا الإفصاح تاريخ من المالية القوائم	40	4.35	.533	.084
العامة الجمعية اجتماع انعقاد تاريخ حتى بالقوائم المرفقة المعلومات على الاطلاع وجود عدم من للتأكد الالكتروني المالية	40	4.35	.580	.092
بينهما جوهرية اختلافات للشركة مؤمن الكتروني موقع وجود ضرورة عليه المالية قوائمها نشر خلاله من تتمكن	40	4.58	.594	.094
العاملين كفاءة لزيادة تدريبية دورات إعداد الإلكتروني الإفصاح أساليب استخدام في	40	4.78	.423	.067
المفصح البيانات تحمي متطورة أنظمة وضع الفيروسات مخاطر من الكترونيا عنها الإلكتروني مواقع واختراق				

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
معلومات نظام وجود ضرورة الشركة لدى فعال محاسبي	44.078	39	.000	4.450	4.25	4.65
الملف من بنسخة الاحتفاظ للمعلومات النهائي الالكتروني	28.217	39	.000	4.225	3.92	4.53
العمل أوراق ضمن المالية المعلومات على بعناية الاطلاع و الصوتية الملفات تتضمنها التي وجود عدم من للتأكد الفيديو	30.229	39	.000	3.975	3.71	4.24
معلومات بين و بينهم تعارض المالية القوائم الالكتروني الملف أن من التحقق نشره المراد المالية للمعلومات	45.686	39	.000	4.250	4.06	4.44
لصورته تماما مطابق الكترونيا الورقية من كل مهام تحديد ضرورة الشركة إدارة و الحسابات محافظ	32.286	39	.000	4.200	3.94	4.46
تجاه المسؤوليات يخص فيما الإلكتروني الإفصاح أي حدوث عدم من التأكد من المالية القوائم على تغييرات	31.289	39	.000	4.175	3.91	4.44
حتى و الكترونيا الإفصاح تاريخ الجمعية اجتماع انعقاد تاريخ العامة المرفقة المعلومات على الاطلاع	51.569	39	.000	4.350	4.18	4.52
للتأكد الالكتروني المالية بالقوائم اختلافات وجود عدم من بينهما جوهرية الكتروني موقع وجود ضرورة	47.470	39	.000	4.350	4.16	4.54
خلاله من تتمكن للشركة مؤمن عليه المالية قوائمها نشر لزيادة تدريبية دورات إعداد استخدام في العاملين كفاءة	48.686	39	.000	4.575	4.38	4.77
الإلكتروني الإفصاح أساليب تحمي متطورة أنظمة وضع الكترونيا عنها المفصح البيانات واختراق الفيروسات مخاطر من الإلكتروني المواقع	71.411	39	.000	4.775	4.64	4.91

T-TEST

/TESTVAL=0

/MISSING=ANALYSIS

/VARIABLES=محور 1محور 2محور 3

/CRITERIA=CI (.95) .

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الاول المحور اجمالي	40	3.9000	.37616	.05948
الثاني المحور اجمالي	40	3.9917	.48474	.07664
الثالث المحور اجمالي	40	4.3325	.39052	.06175

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الاول المحور اجمالي	65.572	39	.000	3.90000	3.7797	4.0203
الثاني المحور اجمالي	52.081	39	.000	3.99167	3.8366	4.1467
الثالث المحور اجمالي	70.166	39	.000	4.33250	4.2076	4.4574